ما بعد الكمالية

الصعود المدوي للإسلام السياسي في تركيا

((دراسة في تجربة حزب الرفاه (الإسلامي) / ١٩٨٣ – ١٩٩٨))

فاضل كاظم حسين
هيئة التعليم التقني

ملخص البحث

شهدت تركيا في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال (كنعان ايفرن) في أيلول ١٩٨٠ تناميا" متزايدا" للظاهرة الإسلامية وصفت بالطفرة الإسلامية . وقد ساعد في نمو تلك الظاهرة على نحو خاص ، البرنامج السياسي والاقتصادي ذي الطابع الليبرالي الذي تبناه الزعيم التركي (اوزال) وممارساته الدينية التي أتاحت قدرا" واسعا" من الممارسة الدينية وعلى نطاق واسع . كما ساهم الجيش في تعزيز النفوذ الإسلامي من خلال تبنيه استراتيجيه تزايد توظيف الدين كأداة للتوحيد الوطني .

ومع مطلع التسعينيات وتحت تأثير عوامل عديدة بينها شعبية الإسلام السياسي في الشرق الأوسط ، وفقدان مصداقية الأحزاب العلمانية الكلاسيكية ، وانهيار اليسار التركي جراء تفكك الاتحاد السوفيتي ومجموعته الشيوعية وتنامي الحركة الكردية وبتأثير الأوضاع الإقليمية والدولية تعزز نفوذ الإسلام السياسي ممثلا" بحزب الرفاه على نحو مثير توج بفوز الرفاه في الانتخابات العامة عام ١٩٩٥ وتشكيله حكومة ائتلافية عام ١٩٩٦ ولأول مره في تاريخ تركيا العلمانية ما أحدث تحولا" تاريخيا" في مسار النظام السياسي التركي اعتبره البعض تقهقرا" للكمالية وبداية لمرحلة جديدة في تركيا أطلق عليها (ما بعد الكمالية) أو (الجمهورية الثانية).

وبالرغم من إن الجيش الحامي للنظام العلماني قد نجح في إقصاء حكومة (اربكان) في أواسط عام ١٩٩٧ وتكللت ضغوطه بحظر حزب الرفاه ومحاكمة زعمائه مطلع عام ١٩٩٨ ، ألا أن تحول الرأي العام التركي ناحية الإسلام والتيارات السياسية المعبرة عنه ، أصبح الملمح الرئيس للتحولات الاجتماعية والسياسية في تركيا بات الإسلام السياسي جزءا" لا يتجزأ من بنية المجتمع التركي ولم يعد الحديث يدور حول مشاركة الإسلام السياسي في العملية السياسية أنما تجاوز ذلك

إلى الحديث عن اقتسام السلطة ذاتها . وقد جاء فوز حزب الرفاه المدوي في الانتخابات العامة عام ١٩٩٥ ليجسد تحول المشاعر الدينية التركية إلى واقع سياسي مجسد في السلطة ، لذلك فأن إغلاق الحزب وحظر نشاطه الحق ضررا" فادحا" بسمعة الديمقراطية التركية وعكس عمق أزمتها سيما وان تركيا على أبواب الدخول إلى المجموعة الأوربية .

وينصرف بحثنا هذا (ما بعد الكمالية : الصعود المدوي للإسلام السياسي في تركيا : دراسة في تجربة حزب الرفاه (الإسلامي) ١٩٨٣– ١٩٩٨) إلى دراسة تجربة حزب الرفاه السياسية منذ نشأته عام ١٩٨٣ وحتى حظر نشاطه عام ١٩٩٨ من خلال أربعة مباحث ، تناول الأول تطور مسيرة الإسلام السياسي بعد انقلاب ١٩٨٠ جرى فيه البحث في ثلاث محاور رئيسية تلخصت في إجراءات السلطات العسكرية ضد الإسلام السياسي وقانون الأحزاب السياسية الجديد ثم نشأة حزب الرفاه استنادا" إلى قانون الأحزاب السياسية الجديد . فيما تناول المبحث الثاني الفلسفة الفكرية والسياسية لحزب الرفاه حيث تطرق إلى الفكرية والسياسية لحركة الملي كورش(Mili Cours) قبل تناول الفلسفة وحزب الرفاه وبرنامج الحزب السياسي (النظام العادل) .

وانصرف المبحث الثالث إلى تتبع انتقال حزب الرفاه من المعارضة إلى السلطة عبر تناول مشاركات الرفاه في الانتخابات العامة والبلدية وقيام الحزب بتشكيل حكومته الائتلافية عام ١٩٩٦ كما تناول المبحث انجازات حكومة اربكان الائتلافية .

وخصص المبحث الرابع للانقلاب الأبيض أو انقلاب ما بعد الحداثة حسب التعبير التركي والذي أطاح بحكومة (اربكان) في منتصف عام ٩٩٧ وأعقبه حظر نشاط الحزب ومحاكمة زعمائه ودراسة الأسباب التي أدت إلى الانقلاب .

وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات احتوتها خاتمة البحث واستند البحث إلى العديد من المصادر باللغتين العربية والانكليزية .

المقدمة

منذ أن تبنت تركيا الحديثة الكمالية كعقيدة سياسية ، وهي تواجه معضلة عدم تحقيق توافق بين صرامة الدولة الكمالية ذات الطابع العلماني وديناميكية المجتمع التركي ذي الخصائص الثقافية المتنوعة . فالكمالية أو الأتاتوركية التي اعتمدت على المبادئ العلمانية والقومية المتشددة سعت إلى تجريد المجتمع من عناصر الثقافة الإسلامية وصبغ الدولة بصبغة قومية خالصة ، مما أدى إلى حدوث ردود أفعال رافضة للاتجاهات العلمانية والمطالبة بإعادة الهوية الإسلامية لتركيا .

وتولى الجيش التركي مهمة القيام بدور محوري لحماية المبادئ الكمالية والدفاع عنها ، لذلك تدخل الجيش بشكل دوري لتنظيم الحياة السياسية ولجم الاتجاهات الإسلامية والتحررية . فتدخل في أعوام ١٩٦٠ ، ١٩٧١ و١٩٨٠ و أخيرا أسقط حكومة حزب الرفاه في عام ١٩٩٧ . غير أن تنامي القوى الإسلامية والتحررية والضغوط السياسية الدولية ومساعي تركيا الحثيثة للانضمام للمجموعة الأوربية وتبني مشروع (أوزال) للتحرر الاجتماعي والاقتصادي ، أرغمت الجيش على تبني سياسات ديمقراطية أسهمت في عودة الهوية الإسلامية للمجتمع التركي وفسحت المجال للقوى الإسلامية في العمل السياسي ومن ثم الوصول إلى مركز السلطة والقرار. ورغم ذلك استمرت القوى العلمانية باتخاذ إجراءات شديدة ضد قوى الإسلام السياسي ، فأوقفت نشاط حزب النظام الوطني عام ١٩٧١ وحزب السلامة الوطني عام ١٩٨٠ وحالت دون مشاركة حزب الرفاه في أول انتخابات جرت بعد عودة الحياة المدنية عام ١٩٨٣ . لكن الإسلام السياسي أظهر قدرته على مواصلة مشواره السياسي ، حيث نجح حزب (الرفاه) بالانتقال من حافة الشرعية السياسية إلى مركز السلطة ليقود أول حكومة ائتلافية في ظل النظام العلماني عام ١٩٩٦ . أن مجيء حزب الرفاه إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع بعد فوزه الكبير في الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٩٥ و إثباته بأنه لاعب أساسي في تركيا ، عبر عن تحول كبير في الحياة السياسية التركية أطلق عليها بمرحلة (ما بعد الكمالية) أو (الجمهورية الثانية) . ذلك أن الكمالية كفلسفة شمولية شأنها شأن الفلسفات الشمولية التي ظهرت واندثرت في القرن العشرين كالنازية والفاشية والشيوعية بدأت تترنح ولم يعد بالإمكان محافظتها على سياقها القديم في ظل المتغيرات العديدة في المجتمع التركي وفشل الأحزاب العلمانية في أدارة الدولة مع تطور الأوضاع على الصعيد الإقليمي وفي العالم . ومن وجهة نظر الإسلام السياسي فأن الكمالية أصبحت تشكل نوع من الأصولية الجامدة في ظل السيطرة المطلقة للجيش على مؤسسات النظام السياسي في تركيا ، حتى أن الحكومة والبرلمان أصبحت واجهات لمجلس الأمن القومي ما أدى إلى تعرض حقوق الإنسان في تركيا للهضم والتجربة الديمقراطية للانتقاد بسبب ذلك . أن مشاركة الإسلام السياسي في الحكم ممثلا بحزب الرفاه قد عزز التجربة الديمقراطية في تركيا وجعلها أكثر ليبرالية من السابق وأثرى الحياة السياسية في البلاد من خلال السماح بالتباين والاختلاف في أطار تعددي . وقد اثبت (الرفاه) كحزب سياسي بأنه أكثر التزاما ووفاء للديمقراطية من الأحزاب العلمانية بجناحيها اليميني واليساري من خلال التزامه بالعمل السياسي من داخل النظام واستجابته لكل اشتراطاته . لكن حزب الرفاه ورغم القيود الدستورية والقانونية المقيدة لحركته السياسية ومواقفه سعى إلى تغير مفهوم العلمانية

لتعني ضمان الحرية الدينية بدلا من المفهوم الكمالي القائم على إخضاع الدين ومؤسساته لسلطة الدولة . أن هذا البحث معني بدراسة الإسلام السياسي في تركيا من خلال التجربة السياسية لحزب الرفاه الإسلامي بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٨ من خلال الموضوعات التالية :

١- تطور مسيرة الإسلام السياسي بعد انقلاب ١٩٨٠

٢- الفلسفة الفكرية والسياسية لحزب الرفاه

٣- حزب الرفاه من المعارضة إلى السلطة

٤- الانقلاب الأبيض وحظر حزب الرفاه

المبحث الأول

تطور مسيرة الإسلام السياسي بعد انقلاب ١٩٨٠

يعتبر الجيش في تركيا القوة الأساسية الضامنة للمبادئ الكمالية ذات الطابع العلماني ، لذلك دأب على التدخل الدوري في الحياة السياسية حين تعجز القوى والأحزاب السياسية في معالجة الأزمات التي تعاني منها البلاد وتتعرض تلك المبادئ للخطر . وفي جميع تدخلاته التي وقعت في أعوام ١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٠ كان الجيش يقوم بإعادة تنظيم الحياة السياسية والحزبية وفقا لرؤيته الكمالية ثم ينسحب إلى ثكناته العسكرية ، غير أن تدخله الأخير الذي وقع في ١٢ أيلول ١٩٨٠ تميز عن تدخلاته السابقة بطول فترة بقائه في السلطة التي استمرت ثلاث سنوات امتدت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٣ .[١] وخلال تلك الفترة لم يكتفي الجيش بحل البرلمان وإسقاط الحكومة وحظر النشاطات الحزبية ، بل اتجه إلى إقالة العُمد وأعضاء المجالس المحلية وتركيز السلطة بيد مجلس الأمن القومي (NSC) * الذي كان يقود البلاد خلال فترة السيطرة العسكرية . كما قام الجيش باستبدال دستور ١٩٦١ اللبرالي بدستور جديد شرعه عام ١٩٨٢ جسد العسكرة الحقيقة للدولة التركية ونظر إليه العديد من المراقبين على انه أسوء دستور تركي في عهد الجمهورية من ناحية الحقوق المدنية والسياسية .[٢] وبموجب المعايير اللبرالية فأن الدستور الجديد يعتبر عدوا للفرد وحرياته وحركته وعلق عليه الفقيه الدستوري المعروف (ممتاز سويسال) بالقول (أن الشعب التركي ليس بربريا إلى هذا الحد لكي يحكموه بدستور كهذا في الربع الأخير من القرن العشرين . [٣] لكن لابد من الإشارة إلى أن تدخل الجيش عام ١٩٨٠ كان مطلبا تركيا عاما بعدما أدرك الجميع تقريبا أن لا مخرج لأزمة البلاد من دون تدخل الجيش ، أكثر من ذلك ذهب العديد من المراقبين إلى تحميل الجيش نفسه مسؤولية عدم التدخل المبكر واتهموا

قياداته بأنهم أرادوا أن تسوء الأوضاع في البلاد أكثر فأكثر كيما يتوفر المبرر لسيطرة الجيش على السلطة والتخلص من القوى الاجتماعية والسياسية الناهضة . [٤] جدير بالذكر أن تركيا عاشت جحيما حقيقا قبل الانقلاب بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية واستشراء العنف الذي تخطى عموم المجتمع و أوقع ما يزيد عن (٥٧٠٠) قتيل ونحو (١٨٥٠٠) جريح وهي أرقام مهولة تخطت أعداد جرحى حرب الاستقلال (١٩١٩ – ١٩٢٣) . [٥] وإذا كان سياق البحث لا يتطلب الخوض في أسباب تدخل ١٩٨٠ ، ألا أن العديد من المراقبين يربط بين التدخل والنشاطات السياسية التي قام بها حزب السلامة الوطني (الإسلامي) وزعيمه (أربكان) فمنذ مطلع عام ١٩٨٠ وبتأثير الثورة الإسلامية في إيران وتداعياتها أخذ النشاط الإسلامي في تركيا بالتزايد والأتساع على نحو مثير وكثف حزب السلامة الوطني نشاطاته السياسية حتى بلغت الذروة عندما نظم الحزب تجمعا حاشدا في ٦ أيلول ١٩٨٠ في مدينة (قونيه) معقل الإسلاميين شارك فيه ما يزيد عن (١٠٠ ألف) متظاهر رفعوا شعارات مناوئة للغرب وإسرائيل وطالبوا بإقامة دولة أسلامية .[٦] وقد أثار التجمع قادة الجيش حتى وصفه الجنرال (كنعان أيفرن) قائد الانقلاب بأنه يمثل قمة التحدي للدولة العلمانية من قبل الرجعية . وفي ضوء ذلك نظر العديد من المراقبين إلى أن الهدف الرئيسي لتدخل الجيش كان تطويق المد الإسلامي في تركيا والحيلولة دون تكرار التجربة الإيرانية . لكن لابد من الإشارة إلى أن إجراءات السلطات العسكرية بعد الانقلاب شملت جميع القوى السياسية سيما المتطرفة ومنها حزب السلامة وقادته . ويعنينا هنا الإجراءات التي شملت حزب السلامة الوطني وقياداته السياسية.

أولا : الإجراءات العسكرية ضد الإسلام السياسي

طالت الإجراءات التي اتخذتها السلطات العسكرية حزب السلامة الوطني وزعمائه ، فعقب وقوع الانقلاب مباشرة تم تعليق نشاطات الحزب ووضع زعيمه (أربكان) و (٣٣) من كوادر الحزب في السجن بتهمة محاولة خلق دولة أسلامية . [٧] وتم تحديد يوم ٢٤ نيسان ١٩٨١ موعدا لمحاكمتهم ، ووجه المدعي العام التركي في يوم المحاكمة العديد من التهم إلى اربكان ورفاقه كان أبرزها : [٨]

١- العمل على استبدال مبادئ الدولة القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بمبادئ تقوم على الإسلام .

٢- قيام بعض المنظمات الشبابية والطلابية والعمالية المرتبطة بالحزب سرا بأهانة أتاتورك والعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية

٣- اتهام الزعيم اربكان بقبول ترشيح أنصاره له للخلافة الإسلامية

٤- التزام الحزب وأعضائه بترديد ذكر الله في اجتماعاتهم

٥- إصرار أربكان وحزبه على افتتاح مسجد (أيا صوفيا) في ميدان التقسيم في اسطنبول

٦- هاجمة الحزب للماسونية واتهام (أتاتورك) بالانتساب لها وانضمامه إلى المحفل الماسوني في (سالونيك) .

وقد رد اربكان على تلك التهم مشيرا إلى أن حزبه كان قد أقيم على أساس الدستور التركي وله برامجه وأهدافه المعلنة وانه شارك في أدارة البلاد منذ (٨سنوات) وأشترك في ٣ حكومات سابقة . [٩]

واستمرت المحاكمة أربع أشهر كاملة من دون أن تتوصل المحكمة إلى قرار نهائي حتى عام ١٩٨٣ ، لكنها في النهاية أصدرت قراراتها بالحكم على الزعيم اربكان بالحبس لمدة ٤ سنوات مع وضعه تحت المراقبة لمدة ١٦ شهرا في ذات الوقت أصدرت أحكاما أقل على العديد من قادة حزبه بمدد مختلفة وصلت إلى ٣ سنوات ونصف . [١٠] في غضون ذلك كانت السلطات العسكرية قد صدرت قراراتها في ت١ ١٩٨١ بحل الحزب ومصادرة ممتلكاته وقد امضي اربكان فترة حكمه وأطلق سراحه عام ١٩٨٥ وكذا الحال بالنسبة لرفاقه ، لكنه بقي محروما من ممارسة النشاطات السياسية بسبب شموله بقرار الحظر المفروض على السياسيين الأتراك والذي استمر حتى عام ١٩٨٧ ورفع باستفتاء شعبي . [١١] لكن رغم ذلك كان اربكان يمارس تأثيره السياسي كمرشد للإسلام السياسي بشكل غير مباشر حيث دفع برفاقه إلى تشكيل حزب الرفاه عام ١٩٨٣

ثانيا : قانون الأحزاب السياسية ونشأت حزب الرفاه

تبنت تركيا في أعقاب انقلاب ١٩٦٠ دستورا ليبراليا هو دستور ١٩٦١ [١٢] ، وقد تضمن الدستور المذكور حريات واسعة للعمل السياسي والنقابي تمخض عنها تشكيل العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية والنقابية . غير أن عدم انضباط القوى السياسية والنقابية في ممارسة الحريات الواسعة التي أتاحها الدستور ، وانعطاف الأوضاع الاجتماعية والسياسية جراء السياسات التصنيعية وما رافقها من هجرة واسعة إلى المدن ، والانعكاسات الداخلية لارتباطات تركيا الخارجية ، خلق تجاذبات فكرية وسياسية عميقة تمخض عنها توترات اجتماعية وأعمال عنف شديدة قادت في النهاية إلى تدخل الجيش عام ١٩٨٠ . من جانب أخر أعطى نظام التمثيل النسبي الذي كان سائدا في الستينات والسبعينات الفرصة للأحزاب الصغيرة في التواجد على الساحة البرلمانية ، وفي ذات الوقت كان للنتائج غير الحاسمة للانتخابات وعدم وصول أي من

الأحزاب الكبيرة على الأغلبية البرلمانية ، والتناحر السياسي بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري وعدم توافقهما في تشكيل الائتلافات الحكومية ، أدى إلى تعاظم دور الأحزاب الصغيرة في الحياة السياسية على نحو تجاوز في كثير من الأحيان حجمها البرلماني.[١٣] وقد أدركت سلطات الانقلاب ذلك وعمدت إلى تقليص الحريات العامة والحيلولة دون حصول تضخم حزبي ، فاتجهت نحو تغير الدستور والقوانين الحزبية والانتخابية التي كانت قائمة . ويعنينا هنا قانون الأحزاب السياسية الجديد .

١- قانون الأحزاب السياسية

أستهدف القانون الجديد الذي صدر في الجريدة الرسمية في ٢٤ نيسان ١٩٨٠ تنظيم الحياة الحزبية في تركيا بعدما يزيد على سنتين من إيقاف العمل الحزبي أثر انقلاب ١٩٨٠ . وقد تضمن القانون الجديد العديد من التغيرات والاشتراطات المفروضة على العمل الحزبي .[١٤] فأوجب على الأحزاب الراغبة في العودة إلى العمل السياسي اتخاذ مسميات وأسماء جديدة غير تلك التي تداولت المناصب السياسية في العهد السابق ، حيث حرم القانون الجديد السياسيين السابقين الذين تجاوز عددهم (٧٢٣) من العودة إلى العمل السياسي وتأسيس الأحزاب قبل انقضاء (١٠ سنوات) . وفي المقام الأول أشترط القانون توافق الأحزاب مع مبدأ العلمانية الذي يقوم عليه النظام السياسي في تركيا . ومنع القانون قيام الأحزاب على أسس عرقية أو طبقية أو استخدام مصطلحات الشيوعية والاشتراكية والقومية والدين والعرق والمذهب والمنطقة ، وحظر القانون على العسكريين والموظفين والطلاب والعمال الانضمام إلى الأحزاب و وفي ذات الوقت منع الأحزاب من استغلال الجامعات والمساجد والثكنات العسكرية لأغراض العمل والتعبئة الحزبية . كما حظر القانون على الأحزاب العمل في القرى و أجزاء المناطق ، علما أن في تركيا ما يزيد عن (٤٥ ألف قرية) . وفي موضوع تمويل الأحزاب والإعانات المقدمة لها أوقف القانون قيام الدولة بتقديم الإعانات المالية للأحزاب كما أوقف مصادر التمويل الخارجي والاقتراض و ألزم الأحزاب بتحديد مصادرها المالية . من جانب أخر ألزم القانون الأحزاب الجديدة بالابتعاد عن التناحر الحزبي وتجنب التراشق الأيديولوجي والالتزام بالانضباط الحزبي داخل البرلمان للحيلولة دون حصول الفئوية . كما حدد القانون الجديد ضوابط جديدة لتأسيس الأحزاب غير تلك الضوابط التي كانت قائمة قبل ذلك ، حيث أشترط أن يكون للحزب تواجد فعلي في ٣٤ محافظة من أصل ٦٧ محافظة مع تقديم قائمة تأسيسه بما لا يقل عن ٣٠ عضوا يحصلون على موافقة وزير الداخلية ، وأناط القانون مسؤولية تدقيق الأسماء والموافقة عليها بمجلس الأمن القومي (NSC) وحدد

القانون أيضا آلية اختيار قيادات الأحزاب وقصرها على الانتخابات التي تتم كل ٤ سنوات على أن لا يجوز لزعماء الأحزاب البقاء في رئاسة الحزب لأكثر من ١٢ سنة لأي سبب كان .

٢- قانون الانتخابات :

لتعزيز قانون الأحزاب السياسية ، وللحيلولة دون حصول التشضي الحزبي وتضخم الأحزاب في البرلمان ، عمد مجلس الأمن القومي إلى تشريع قانون الانتخابات في ١٣ حزيران ١٩٨٣ ، وجوهر القانون يتضمن وضع حاجز ال١٠% من الأصوات التي ينبغي للأحزاب الحصول عليها ليتسنى لها دخول البرلمان . [١٥] والحقيقة أن هذه النسبة حالت طيلة فترة الثمانينات دون دخول حزب الرفاه إلى البرلمان وكان الزعيم أربكان دائم الانتقاد لها وطالب بأن تكون النسبة ٥% بدل من ١٠% . وتقتضي الإشارة هنا إلى أن الأوساط البرجوازية في تركيا تطمح بأن تأخذ تركيا بنظام الثنائية الحزبية بدلا من التعددية الحزبية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال قصر التمثيل على حزبين يمثل الأول يمين الوسط ويمثل الثاني يسار الوسط . [١٦] وقد تبنت هذا الاتجاه رابطة رجال الإعمال والصناعيين الأتراك ، غير أن السلطات العسكرية لم تدعم هذا الاتجاه . مهما يكن من أمر فقد تشكلت بموجب القانون الجديد نحو (١٧) حزبا سياسيا لم يسمح سوى لثلاث منها بالمشاركة في الانتخابات العامة التي جرت في ت١ ١٩٨٣ . [١٧] وهذه الأحزاب هي حزب الديمقراطية الوطني بزعامة الجنرال المتقاعد (سونالب) وهو يمثل اليمين وحظي بدعم الجيش ، وحزب الوطن الأم بزعامة (تركت أوزال) ويمثل اتجاه الوسط والحزب الشعبي الذي يعبر عن اتجاه حزب الشعب الجمهوري .

٣- نشأت حزب الرفاه :

في أعقاب صدور قانون الأحزاب الجديد تقدم المحامي (علي تورجان) بطلب أشتمل على قائمة تأسيسية ضمت ٣٣ أسما لتشكيل حزب الرفاه ، لكن مجلس الأمن القومي أعترض عل ٢٩ أسما في القائمة ووافق على ٤ منهم فقط هم (عبد الرحمن سردار و أحمد تاباك أوغلو و أحمد تكدال و حسن يلدز) حيث تم اختيار أحمد تكدال لرئاسة الحزب [١٨]. وطبقا لقانون الأحزاب السياسية كان يتعين على الحزب الجديد (الرفاه) أن يؤسس له فروعا في ٣٤ محافظة وفي ثلث أقضية الولايات التركية على الأقل قبل ٢٤ أب ١٩٨٣ كي يتمكن من المشاركة في الانتخابات العامة المقررة في ١٦ أيلول ١٩٨٣ . [١٩] وقد سابق الحزب الزمن للإيفاء بمتطلبات المشاركة في الانتخابات ، وعاود تقديم قائمة بأسماء ٢٩ أسما جديدا لكن مجلس الأمن القومي عاد وأعترض على ٢٥ أسما منها ، وبات واضحا بأن المجلس يضع العراقيل في طريق مشاركة

حزب الرفاه في الانتخابات . في غضون ذلك تقدم حزب الرفاه بطلب إلى اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات ، يطلب فيها درج أسمه ضمن الأحزاب التي يحق لها المشاركة في الانتخابات ألا أن اللجنة رفضت الطلب تمشيا مع اعتراض مجلس الأمن القومي على دخول الحزب للانتخابات . ومع ذلك فأن حزب الرفاه لم ييأس وعاد مرة أخرى ورشح ٢٥ أسما جديدا لم يحصل عليها اعتراض من المجلس ، لكن موافقة المجلس تأخرت عن الموعد المحدد لتقديم الأسماء واعتبر اعتراض المجلس نافذا على دخول الحزب للانتخابات . [٢٠] على أن د. أحمد النعيمي يشير إلى أن الحزب تمكن من المشاركة في الانتخابات رغم معارضة الجيش وحصل على ٥ % من الأصوات فقط ما جعل الزعيم أربكان يعلق على ذلك بالقول (أن الحاجز الذي تسبب في خروج الأحزاب سيأتي يوما يقوى فيه حزب الرفاه وتضعف الأحزاب التقليدية فتطالب برفع الحاجز أو بتخفيضه إلى ٥%) . [٢١] ومهما يكن من أمر فأن حزب الرفاه الذي تأسس في ١٩ يوليو ١٩٨٣ أصبح أحد الأحزاب الشرعية في تركيا وتحولت رئاسته إلى احمد تكدال في وقت كان مايزال الزعيم اربكان والعديد من رفاقه في حزب السلامة المحظور خارج نطاق العمل السياسي . وبدأ الحزب مشواره السياسي في المشاركة في الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٥ آذار ١٩٨٤ ، لكنه لم يحصل على أكثر من ٥ % من الأصوات . [٢٢]

ثالثا : تطور مسيرة الرفاه السياسية في الثمانيات

شهدت فترة الثمانينيات نموا متزايدا للظاهرة الإسلامية فأطلق عليها بفترة الإحياء الإسلامي الثانية أو الطفرة الإسلامية ، ذلك أن البرنامج الليبرالي ذي الطابع السياسي والاقتصادي الذي تبناه اوزال ساعد على تقوية النفوذ الإسلامي وتوسيع دوائره الثقافية والإعلامية بشكل غير مسبوق . كما أعطت ممارسات اوزال الدينية أشارة واضحة إلى الناس بأن الدولة لم تعد تتحفظ على خروج مظاهر الدين إلى الحياة العامة وفي ذات الوقت أعطت الضوء الأخضر للحركة الإسلامية من اجل الانتشار والظهور العلني على الساحة التركية خصوصا بعد قيام اوزال بتعين كل من كاظم أكصوي ووهبي وينجرلر ويلدرم أفبلوت أعضاء في حكومته وهم من المتدين حيث يعد الأول أبرز الشخصيات المتدينة وعمد إلى جعل بعض المؤسسات الدينية والبنوك مثل بنك الأوقاف من أهم المراكز التي تغذي الحركة الإسلامية في تركيا . [٢٣] يذكر هنا بأن الزعيم اوزال على أداء الفروض الدينية وزيارة أضرحة الأولياء داخل وخارج تركيا وحضور صلاة الجمعة وأداء فريضة الحج وهو ما لم يفعله قبله أي من السياسيين الأتراك . [٢٤] لذلك تجرأ التيار الإسلامي على التعبير عن ممارساته الدينية والفكرية . ويشار في هذا الصدد إلى قيام نحو ٥٠٠٠ مصلي

بالهتاف في منتصف شباط ١٩٨٧ بعد خروجهم من صلاة الجمعة في مسجد بايزيد بالقول نعم لتركيا المسلمة[٢٥]. وتعكس الإحصائيات حجم الظاهرة الإسلامية في الثمانينيات ، فالمساجد تضاعفت أكثر من ٣ مرات ووصل عددها (٧٢ ألف) مسجد والمدارس الإسلامية بلغت (٧١٦) مدرسة عام ١٩٨٥ تظم (٢٢٩ ألف) طالب فيما وصل عدد الطلاب الذين يتواجدون في الأقسام الداخلية للجماعات الإسلامية أكثر من ١٧٨ ألف طالب منهم ١٠ ألاف طالب جامعي والبقية طلاب مراحل ثانوية وابتدائية . [٢٦] غير أن شخصية اوزال وحنكته السياسية وجذوره الدينية ونجاحه في ضم الرموز الإسلامية كمحمد كيشلير إلى حزبه ، حرمت الإسلام السياسي وحزب الرفاه في الثمانينيات من الأصوات الإسلامية ما حال دون تمكن الرفاه من تجاوز حاجز ال١٠ % والدخول إلى البرلمان . ومع ذلك فان أداء الرفاه في الثمانينات كان في تصاعد مستمر .

أربكان يعود إلى العمل السياسي

عاد الزعيم اربكان إلى ممارسة العمل السياسي في إعقاب رفع الحظر المفروض على مجموعة السياسيين الأتراك عام ١٩٨٧ . جدير بالذكر أن رفع الحظر كان يستهدف إسكات منتقدي أوزال وتعزيز صورة الديمقراطية في تركيا التي أهتزت بانقلاب ١٩٨٠ ، وأيضا لدعم طلب انضمام تركيا إلى السوق الأوربية المشتركة بعدما تقدمت بطلب رسمي في أيلول ١٩٨٧ . لذلك انظم اربكان إلى حزب الرفاه وبادر الحزب مباشرة إلى عقد مؤتمره العام الثاني في ١١ ت١ ١٩٨٧ حيث تم فيه انتخاب الزعيم اربكان بالإجماع رئيسا للحزب . [٢٧] وبدء الحزب يتأهب للمشاركة في الانتخابات العامة المقررة في ت٢ ١٩٨٧ وأثناء الحملة الانتخابية ركز حزب الرفاه على القضايا الأخلاقية لكنه في ذات الوقت لم يتردد في توجيه الانتقادات لحكومة اوزال بالانحلال والتراخي إزاء قضايا مثل السماح قانونيا بانتشار البغاء والأفلام الخليعة . وخلال حملته الانتخابية أعطى حزب الرفاه وعودا انتخابيا بأنه أذا استلم السلطة فسيطبق الحجاب الإسلامي كزي قومي للمرأة وسيخصص قناة تلفزيونية مستقلة لبث البرامج الدينية فضلا عن المناهج الدينية الحالية وسوف تضاف دروس إلزامية في التفسير والحديث في المدارس وسوف يتم منح الفلاحين قروضا بدون فوائد طبقا للمبادئ الإسلامية . [٢٨] ويؤشر بشكل عام على الحملة الانتخابية عام ١٩٨٧ بروز قضية العلمانية ودور الإسلام في الحياة العامة وتعزيز الهوية الإسلامية لتركيا .

الرفاه والانتخابات العامة ١٩٨٧

جرت الانتخابات العامة في تركيا في ٢٩ ت٢ ١٩٨٧ بمشاركة ٦ أحزاب تركية أسفرت عن فوز حزب الوطن الأم ب٢٩١ مقعدا برلمانيا من أصل ٤٥٠ مقعدا فيما لم يحصل حزب الرفاه سوى على نسبة (٧،١ %) من الأصوات لم تؤهله من الدخول إلى البرلمان . ويلاحظ بأن معظم الأصوات الإسلامية ذهبت إلى حزب الوطن الأم الذي يظم العديد من الوجوه الإسلامية المؤثرة . [٢٩] في ذات الوقت يبدو أن معظم الأتراك كان مايزال متحفظا على مساعدة الزعيم اربكان وحزبه وغير مستعدين لتقبل سلطته الروحية بسبب أن الكثير من أقواله لم تكن مسؤولة وغير قابلة للتصديق من قبيل ادعاءه في حملته الانتخابية بان الزعيم اوزال كان أداة بيد المؤامرة الصهيونية العالمية أو أن حزبه (الرفاه) سيكون الوحيد الذي يتجاوز حاجز ال١٠ % من الأصوات . [٣٠] من جانب أخر يبدو أن القيم العلمانية قد تجذرت في المجتمع التركي أكثر من المجتمعات الإسلامية ألأخرى ما جعل تأثر الأتراك بتداعيات قيام جمهورية إسلامية في إيران المجاورة محدودا قياسا لتأثير الطابع القمعي للجمهورية الجديدة في تعزيز القيم العلمانية .

الرفاه والانتخابات المحلية ١٩٨٩

في ٢٦ آذار ١٩٨٩ جرت انتخابات محلية في تركيا بمشاركة ٧ أحزاب تركية بينها الرفاه ، في وقت تعرضت فيه حكومة اوزال لانتقادات لاذعة بخصوص ما أسمته المعارضة (سلالة أوزال الحاكمة) التي جمع أعضائها ثروات طائلة . [٣١] في ذات الوقت خيمت على البلاد أجواء عدم الاستقرار جراء تصاعد العصيان الكردي ووقوع العديد من الاغتيالات السياسية في اسطنبول وأنقرة ، فضلا عن تضخم الحديث بخصوص تهديدات الإسلاميين المتطرفين لذلك جاءت نتائج الانتخابات بالنسبة لحزب الوطن الأم الحاكم بما يشبه الكارثة ، حيث انخفضت أصواته من ٤٥ % إلى ٢٢ % . [٣٢] أما بالنسبة لحزب الرفاه فأن نتائج الانتخابات كانت أفضل من الانتخابات السابقة حيث حصل الحزب على ٩،٨ % من الأصوات محققا المركز الرابع وبلغت البلديات التي حصل عليها (٤٠) مع الفوز في خمس محافظات بينها قونيه واورفة كما حصل على نحو ١٥ % من أصوات مدينة اسطنبول . [٣٣]

المبحث الثاني

الفلسفة الفكرية والسياسية لحزب الرفاه

قبل تناول الفلسفة الفكرية والبرنامج السياسي لحزب الرفاه يتعين التعريف بالملامح الفكرية والسياسية لحركة (الملي كورش – Mili Gours) أو الفكر الوطني كون الحركة هي المصدر الفكري والسياسي للحزب ولأحزاب (اربكان) التي سبقت حزب الرفاه .

أولا : الملامح الفكرية والسياسية لحركة الملي كورش

تعتبر حركة الملي كورش الإطار المرجعي والفكري للأحزاب الإسلامية التي شكلها الزعيم الإسلامي أربكان منذ أواخر الستينات ، بدءا بحزب النظام الوطني (NOP) وحزب السلامة الوطني (MSP) وحزب الرفاه (RP) وعليه فأن تلك الأحزاب تمثل الوجه السياسي والإطار التنظيمي للحركة في ما تشكل الحركة الإطار الأيديولوجي لها . جدير بالذكر أن مفهوم الحركة يعني أيديولوجيا ومنطلقات فكرية تتجاوز العمل السياسي وتتضمن مفهوما وأطرا اجتماعية ، من هنا يؤكد الزعيم اربكان دائما بأننا لسنا حزبا ولكننا حركة . وحركة الملي كورش أو الفكر الوطني مشروع فكري وسياسي يستهدف استعادة الهوية الإسلامية المستقلة لتركيا و أعادة الاعتبار للإسلام والتاريخ الإسلامي للمجتمع التركي . وطبقا للزعيم اربكان فأن الملي كورش تستهدف تحويل المجتمع التركي نحو الإسلام من جديد لما يمثله الإسلام من عز وشرف لتركيا . [٣٤] وتجسد الحركة الرؤيا الإسلامية لكيفية النهوض والتحديث في المجتمع التركي وفق الايدولوجيا الإسلامية المستندة إلى الخبرة الإسلامية . وتدعو الحركة إلى أن تكون تركيا دولة مستقلة غير تابعة للدول الكبرى ومكتفية ذاتيا وملتزمة بالأخلاق المعنوية وبالديمقراطية الكاملة التي تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على استقلال الوطن . [٣٥] وقد نظر البعض إلى حركة الملي كورش على أنها خروج على نمط التيارات الفكرية والسياسية التي عرفتها تركيا الكمالية والتي عبرت في الغالب عن وجود تيارين رئيسيين يتمثلان بتيار يمين الوسط وتيار يسار الوسط . حيث أن الحركة عبرت عن مناهضة صريحة للقواعد التي قامت عليها الجمهورية ، ففي الوقت الذي تناهض الغرب والتحالف معه ، فإنها تعارض التجمعات الرأسمالية المتحكمة في البلاد والمرتبطة بالقوى الرأسمالية الغربية وتحقق معظم أرباحها من الربا . وفي ذات الوقت تقاوم الصهيونية والماسونية المتحالفة مع الأحزاب العلمانية . وتولي الحركة اهتماما كبيرا بالمفاهيم الأخلاقية والمعنوية التي لم تحظى بأي اهتمام يذكر وأدت إلى انحدار القيم الأخلاقية والتحلل الاجتماعي وضعف الإيمان لدى قطاع واسع من الشعب . وترى الحركة أن استقلال تركيا لا يتحقق ألا من خلال فك ارتباطها بالغرب ومؤسساته العسكرية والاقتصادية والسياسية وفي الحالة الراهنة فان تركيا خاضعة لمشيئة الدول الكبرى بسبب نزعة تلك الدول التسلطية من جانب ، وكون تركيا أضعف قوة واقل تقدما من تلك

الدول من الجانب الأخر. ونظير ذلك تدعو الحركة إلى أن ترتبط تركيا بنطاقها العربي والإسلامي عبر مؤسسات تتشكل كمنظمة الأمم الإسلامية المتحدة والسوق الإسلامية المشتركة ومنظمة الدفاع الإسلامي المشترك وغيرها . أن توجه تركيا نحو العالم العربي والإسلامي سيتيح لها الريادة والقيادة بحكم تفوقها وتأريخا المجيد . وفي ذات السياق ترى الحركة بان تحقيق التنمية الشاملة والعادلة القائمة على المساواة بين جميع الأتراك والتي ترتكز على التصنيع الثقيل ، بإمكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي وتامين عدم الحاجة للغرب . على أن الحركة ترى بان النهضة والتطور لا تتم من دون المزاوجة بين القيم الحضارية للأمة الإسلامية ومجالات التطور الغربية في مضمار العلم والفن والتكنولوجيا .

الخصائص الفكرية لحركة الملي كورش :-

يمكن تحديد خصائص حركة الملي كورش بما يأتي :- (٣٦)

١- يقوم فكر الحركة على قوة الحق والعدالة لا على قوة الجبروت والتسلط .والحضارة الغربية في نظر الحركة تعتمد على القوة الغاشمة التي تستعبد الشعوب وتستغل ثرواتها مما أدى إلى قيام نظام عالمي غير عادل يفتقر إلى السلام كونه يقوم على القوة وليس على الحق ، وعلى تركيا الاضطلاع بالدور التاريخي لتحقيق ذلك عبر تبني فكر الملي كورش .

٢- يعتمد فكر الحركة على الرحمة والمحبة وهذا يحقق السعادة والرفاه للأتراك بجميع أطيافهم ثم لبقية سكان الأرض .

٣- يسعى فكر الحركة إلى وضع حد للظلم والجور الذي تعاني منه البلاد والعالم .

٤- يسعى فكر الحركة إلى تحقيق مبدأ التقدم والازدهار بما يجعل تركيا في قمة الحضارة المعاصرة .

٥- يركز فكر الحركة على :- أ- قوة الحق لا حق القوة ب- أرجحيه الأخلاق على المادة ت- تهذيب النفس دون الانسياق والوقوع في أسرها .

٦- أعداد الفرد أعدادا سليما يجعله قادرا على التميز بين الحق والباطل والخير والشر والعمل بعزيمة وحماس لنشر الخير والجمال والعدل وذلك من خلال :- أ- ترجمة الإيمان إلى عمل دؤوب ب- تحقيق السلم الداخلي والإخوة ت- إزالة التباعد بين الدولة والمجتمع ث – ضمان حقوق الإنسان وحرياته ج- تحقيق تنمية شاملة وسريعة وعادلة ح- تامين العمل للجميع والتخفيف عن كاهل العمال والموظفين وأصحاب الدخل المحدود خ – تامين وحدة تركيا دولة وشعبا .

٧- تأخذ تركيا على عاتقها :- أ- تأسيس عالم جديد يقوم على السلام والعدل ويعتمد مبدأ قوة الحق لا على حق القوة ب- تحقيق السعادة والرفاه للأتراك من خلال الرحمة والمحبة ت – تعزيز التقدم والعمل على جعل تركيا في قمة الحضارة المعاصرة خارج نطاق المفاهيم اليسارية واليمينية ث- تقديم الفكر على الحق والعدل ورفض الظلم والجور .

٨- الاعتماد على منطق الحق لا على منطق القوة . فالحركة ترفض منطق القوة وتدعو إلى سيادة مبدأ الحق بدل عنه لن ذلك يحقق : أ- الأمن والسلام ونزع الأحقاد ب- تأمين حقوق الإنسان كاملة غير منقوصة . ت- العدالة والمساواة بين المواطنين وعقلنه الحرية لأن الحرية بدون قيود تؤدي إلى الصراع والصدام في المجتمع .

٩- ترى الحركة في مفاهيم النخب الحاكمة (القوة – الأغلبية – المصلحة) عناصر سلبية تؤدي إلى أضعاف المجتمع وانهياره لنها في صالح القوى المتنفذة وضد القوى الشعبية المقهورة والمهمشة .

١٠- تولي الحركة اهتماما خاصا بالأخلاق والقيم وتربية النفس مقابل اعتراضها على الحضارة الغربية كونها ذات قيم مادية .

ثانيا : المنطلقات الفكرية لحزب الرفاه

ينظر إلى حزب الرفاه إلى أنه حزب وطني له مرجعيته الإسلامية بالمفهوم الحضاري وليس بالمفهوم الديني التقليدي .[٣٧] وهو يجمع بين القيم الإسلامية والقيم القومية في أطار منظور قومي شامل تتضح فيه أرجحيه الرؤية والتوجهات الإسلامية . [٣٨] ويعبر الرفاه عن اعتزازه الشديد بالتاريخ الإسلامي للأمة التركية لأنه تاريخ مشرف رفع من شأن الأتراك وأنتج دولا عظيمة كالدولة السلجوقية والدولة العثمانية . وتلك الدول دللت على احترامها لحقوق الإنسان والسلم والعدالة . ويسعى الحزب إلى تعزيز القيم المعنوية والدينية ، ويعتقد بأن مشكلات تركيا المستديمة وهي مشكلات دينية وعرقية واقتصادية ، ناجمة عن عدم وجود تلاحم بين الدين والدولة . [٣٩] ولابد من أعادة النظر بموقف النظام من الدين ، ويجهر الحزب بمعاداته للغرب ويدعو إلى التخلي عن استمرار التحالف معه لأن ذلك أدى إلى مسخ الهوية التركية وجعل من تركيا تابعا ضعيفا للدول الغربية ذات القيم المختلفة عن قيم المجتمع التركي . وفي ذات الوقت يدعو الحزب إلى التوجه صوب العالم الإسلامي وتحقيق التكامل معه من خلال مؤسسات عديدة بديلة عن المؤسسات القائمة كمنظمة الأمم الإسلامية المتحدة والسوق الإسلامية المشتركة ومنظمة الدفاع الإسلامي المشترك . كما يعادي الحزب إسرائيل والصهيونية حيث تتحالف الماسونية داخل تركيا مع القوى

العلمانية ضد تطلعات المجتمع التركي وتقتضي الإشارة إلى أن الحزب في الوقت الذي يعبر عن التزامه بالمبادئ التي يقوم عليها النظام السياسي ، وهي مبادئ الكمالية العلمانية لكنه يطرح مواقف محددة تتضمن رؤية لقيام دولة على أسس دينية .[٤٠] وفي السياق ذاته ينتقد الحزب بشدة النظام المالي الرأسمالي وانعكاساته على المجتمع التركي ، وفي ذلك يشير الزعيم أربكان إلى جراثيم النظام الخمسة التي تسحق الأمة التركية وتخرب الاقتصاد التركي وتتمثل في (الفائدة ، الضريبة الظالمة ، صك النقود بدون رصيد ، لنظام المصرفي ونظام القروض) .[٤١] حيث أن كل جرثومة من هذه الجراثيم تسحق المداخل المحدودة لملايين العمال والمزارعين والموظفين والحرفيين وتستعمرهم تحولهم إلى فقراء في وقت تستمر الأقلية بتكديس ثرواتها ، مما تسبب بظهور التضخم والغلاء والبطالة والجوع واضطراب المعيشة والفقر والتخلف . على أن حزب الرفاه رغم كل ذلك يرفض مبدئيا أسلوب القوة والعنف كوسيلة للوصول إلى السلطة ، وفي ذات الوقت يؤمن بمبدأ الحوار والإقناع ويرفض العنف والإرهاب لأنه ليس من الإسلام بشي . [٤٢] وبخلاصة القول يمكن اختصار المنطلقات الفكرية لحزب الرفاه بما يأتي [٤٣]

١- **الأمن والسلام** : حيث أن الأساس الذي يقوم عليه الحزب هو الرحمة والمحبة والتسامح ، فيما يقوم فكر القوى المتأثرة بالغرب على الحقد والبغضاء والعداوة .

٢- **حقوق الإنسان وحرياته** : إذ يؤمن الحزب بأن يكون لكل إنسان الحق في التمتع بحرياته وحقوقه كاملة من دون نقصان . ويشدد على أن تستند الحقوق على مبدأ الحق المشروع لا على القوة الغاشمة . وبناءا على ذلك فأن الحق في نظر الحزب ينبع من الاعتبارات التالية : أ- حقوق الإنسان تحفظ بالمساواة بين أفراد المجتمع باعتبارهم بشرا ، حفظ حياة الإنسان ، حقه في المعتقد ، حقه في الملكية ، حماية نسله ، حماية عقله .

ب- العمل مصدر الحق . ت- العدالة مصدر الحق . ث- الحق المتولد عن الاتفاق بين طرفين أو أكثر بالتراضي .

٣-**العدالة** : في الوقت الذي يؤمن الحزب بمنح الإنسان كامل حقوقه وحرياته ، لكنه يشترط أن تكون الحرية مقيدة بضوابط لأن الحرية المطلقة من القيود تؤدي إلى الفوضى ، من هنا يرفض الحزب الرؤية الغربية التي تجمع بين الحقوق و عناصر (القوة – الأغلبية – المحسوبية – المصلحة) .

٤- **العزة والشرف والكرامة** : يهتم الحزب بالإنسان ويوله احتراما خاصا من خلال اهتمامه بالأخلاق والقيم والمقدسات وتشذيب النفس وهذا يؤدي إلى الحفاظ على عزة وكرامة وشرف الإنسان على عكس الرؤية الغربية ذات الطابع المادي المجرد التي لا تؤمن بذلك ولا تعمل به .

٥- **استقلال ووحدة تركيا** : يؤكد الحزب على استقلال تركيا والمحافظة على وحدتها وتحقيق الإخوة بين الشعب المسلم بأتراكه وأكراده والنهوض بالمصادر الوطنية واستثمارها وتلبية احتياجات الشعب في أطار شعارات الحزب (تركيا يطيب العيش فيها) و (تركيا رائدة لا تابعة) و (تركيا عظيمة من جديد) وإقامة عالم جديد ينعم بالسلم والعدل والأمان والرفاهية .

ثالثا : البرنامج السياسي لحزب الرفاه (النظام العادل) :

أذا كانت الايدولوجيا تمثل الأطر الفكرية للأحزاب السياسية وتعبر عن الثوابت والأسس العليا للعقيدة السياسية ، فان البرامج السياسية تمثل الخطط العملية لتحويل الأفكار إلى واقع في حياة الناس ومعالجة المشكلات التي تترشح عنها . وبناءا على ذلك يأتي برنامج النظام العادل الذي تبناه حزب الرفاه وطرحه على نطاق واسع في حملته الانتخابية عام ١٩٩١ . يراد بالنظام العادل ضمنيا النظام الإسلامي ، لكن القيود الدستورية والقوانين تحول دون استخدام المصطلح الأخير . وهذا النظام بالأساس تشخيص للأوضاع الاقتصادية وطرح الحلول والمعالجات لها وفق رؤية حزب الرفاه . [٤٤] ويوجز الزعيم اربكان مفهوم النظام العادل بالقول (بأنه نظام ضد الربا وليس ضد الربح ، ضد الاحتكار وليس ضد المنافسة الحرة ، ضد التخطيط المركزي وليس ضد العدالة الاجتماعية) [٤٥] . وقبل البحث في ماهية النظام العادل ومدى أمكانية تطبيقه، لابد من الإشارة إلى أن العديد من المراقبين اعتبره مجرد يافطة شعارات يفتقر إلى الواقعية خصوصا في المسائل الداخلية حيث يتعذر القيام بأحداث تغيرات جذرية في الدستور وحقوق المرأة وقوانين الجزاء ، لأنها معقدة ويحظى هذا الرأي بدعم واسع لأن الحزب قد يكون بمقدوره أجراء بعض التعديلات ذات الطابع الإسلامي الشكلي مع إمكانية أحداث تغير محتمل في السياسة الخارجية وتقوية العلاقات مع العالم الإسلامي . فالمتصفح لبرنامج النظام العادل يلاحظ للوهلة الأولى بأنه برنامج تطلعات خيالية أكثر منه برنامج إصلاحات جذرية لما يتطلب أن يكون الحزب بمفرده في السلطة مع انعدام التأثير الذي تمارسه القوى العلمانية وفي مقدمتها الجيش . لكن بصرف النظر عن واقعية البرنامج أو طوباويته ، فقد حظي ببعض الاهتمام العالمي ، حيث تصدى للتعريف به العالم الألماني البروفيسور (لازلوا) الحائز على جائزة نوبل للعلوم وقدم محاضرات عنه في بعض الجامعات الأوربية كجامعة فينا ونوتردام وأنشأ معهدا باسم النظام العادل . [٤٦]

ماهية النظام العادل :

يتكون النظام العادل من جزئيين . الجزء الأول بعنوان (التشخيص :- الأسباب الحقيقية للأوضاع الحالية في تركيا) والجزء الثاني هو المعالجات

١- **التشخيص** : يوضح برنامج النظام العادل المعضلات التركية بالقول بان الأسعار ترتفع باستمرار ويزداد الضيق بارتفاعها ما يجعل الملاين يعانون الحرمان كونهم دون مستوى الفقر وطعامهم لا يزيد عن الخبز وتحيط إطراف المدن التركية طبقات معدمة تفتش عن غذائها في أكياس القمامة والبطالة تعم البلاد . وأعراض ومظاهر تلك المعضلات التركية تتجسد وفق النظام العادل في :[٤٧]

* سوء المعيشة :	الفقر والبطالة	الرشوة	التملق
الغلاء وقلة المال	عدم التوازن في توزيع	الاستغلال	الطبقات المسحوقة
عدم تكافئ الفرص	الثروة	الانحلال الخلقي	
التضخم	التراجع نحو الأسوء		

ويخلص البرنامج إلى أن مشكلات تركيا تتحدد فيما اسماه الزعيم اربكان بجراثيم النظام الرأسمالي الخمسة :[٤٨]

أ- **الربا** : فالنظام القائم في تركيا حاليا هو نظام ربوي رأسمالي وهو نوع من الاستعمار الحديث و فمعظم الناس عندما يقومون بأي مشروع يقترضون من البنك بالفائدة وهي عالية جدا وتضاف للمصاريف وعند بيع السلعة يتحملها الرجل الفقير .

ب- **الضرائب المجحفة** : في تركيا نظام الضرائب غير عادل ، الضريبة يدفعها الرجل الفقير لأنها لا تحسب على الثروة وإنما على الدخل الذي يأتي من بيع السلعة التي يشتريها الرجل الفقير وهو يدفع ضمن ثمنها جزءا من الضريبة .

ت- **صك النقود بلا رصيد** : حيث لا يكتفي هذا النظام بالربا الفاحش والضرائب التي يفرضها على المواطنين الفقراء بل أنه يعمد إلى طباعة البنكنوت بدون رصيد وهذا يجعل النقود بلا قيمة وأسعار السلع ترتفع بنفس النسبة التي تطبع بها أوراق البنكنوت بدون رصيد ، ومن ثم فالنقود تسقط قيمتها بنفس النسبة والقدرة الشرائية للعملة تسقط أيضا بنفس النسبة وهكذا ففي سبيل الديون والربا الخارجي تخسر الأمة مدخراتها وتفقد قيمة أموالها .

ث- **المقايضة (سعر التبادل)** :- عندما يقوم البنك المركزي بتحديد سعر الدولار مقابل الليرة التركية فأن هذه العملية تخفض من قيمة المال الذي يملكه أي شخص والحكومات التي تمثل فكر

الأمة تخضع لصندوق النقد الدولي وتجعل العملة الوطنية دائما في انخفاض . فأحد مكروبات هذا النظام الحاكم الذي يسحق الناس هو (سعر التبادل) الذي تستجيب فيه الحكومات التابعة لأوامر صندوق النقد الدولي .

ج- **القروض** : يضطر الشعب لإيداع مدخراته في البنوك . لكن الإقراض تتحكم فيه البنوك بشكل كيفي فلا تمنحها ألا لمجموعة صغيرة هم في الغالب من كبار التجار أو اليهود أو الذين يدعون النظام ، وهذه الملاين التي يأخذونها من البنوك بدون حساب هي التي تراق على طريق الإسراف والفساد والعلو في الأرض في الفنادق الضخمة والسهرات الماجنة سيما وأن معظم القروض لا تعاد إلى البنوك فيجعلها في النهاية قروض ميتة يدفعها في الأخر الفقراء . أن هذه الجراثيم تؤدي في منظور حزب الرفاه إلى جعل الناس عبيد وتسلبهم كل ما يملكون فظلا عما تسببه من تخريب لتركيا في الجوانب المعنوية والأخلاقية إضافة إلى الخسائر المادية . ولأن كان الدستور التركي يدعو إلى تطبيق النظام الاقتصادي العادل من خلال تأكيده على المساواة والمعاملة المتكافئة في منح الفرص للجميع ومنع الاستغلال ألا أن حزب الرفاه ينظر إلى ذلك باستخفاف ويعتبره مجرد حبر على ورق ، كما أن الواقع الفعلي يعزز رؤية الرفاه . ونضير ذلك فأن ضمان الحقوق بموجب البرنامج العادل يمكن أن تتحدد (بحق الحياة وحفظ النسل ، وحق التملك ، وحفظ العقل وحماية العقيدة) وفي ذات الوقت فأن توفير الفرص المتكافئة للجميع خصوصا العمل يؤدي إلى الحد من البطالة .

٢- **المعالجات** : في الجزء الثاني وهو بعنوان (النظام الاقتصادي العادل:- العلاج) يحدد الرفاه أسس النظام الاقتصادي العادل من خلال ما يأتي : أ- تحديد الأسس العامة لوظيفة الدولة :- حيث أن واجب الدولة تأمين وتنظيم الخدمات التي تسهل للمواطنين الأعمال الاقتصادية التي يقومون بها بشكل مباشر أو عن طريق الشركات والمجموعات وهذا يعني بأن الدولة تضطلع بالأعمال الرئيسية خصوصا في مجال تأمين الطاقة والماء والطرق والصحة والتعليم بالإضافة إلى الصناعة الإستراتيجية والدفاع .

ب- تنظيم الاستهلاك والإنتاج :- يعمل النظام العادل على تنظيم الاستهلاك و الإنتاج شريطة أن لا يتحقق الظلم والإسراف في الاستهلاك على حساب الإنتاج .

ت- منع الربا وجعل النقد يساوي السلعة : يؤكد النظام العادل على موضوع مساواة النقد للسلع بحيث يتم تثبيت السعر على قاعدة العرض والطلب حتى يصبح بإمكان الفرد تحويل سلعته إلى نقود أو نقوده إلى سلع وهذا يجعل السعر ثابت لجميع الناس .

ث- القروض بدون فوائد : في النظام العادل تختفي كليا الفوائد على القروض . والقروض هي على أنواع عديدة منها القروض مقابل الحقوق المكتسبة والقروض مقابل العمل والقروض مقابل الرهن والقروض مقابل الضرائب المدفوعة والقروض مقابل المشاريع والقروض مقابل السندات.

ج- تقنين الضرائب : النظام العادل يرفض أعطاء الحق للدولة بجمع الضرائب من المواطنين بدون تحديد وفي قناعة النظام أن الضريبة يجب أن تؤخذ مقابل الخدمات التي تؤديها الدولة من اجل زيادة الإنتاج ، بمعنى أن الضريبة مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة .

د- ضمان السلام الاجتماعي : النظام العادل يسعى إلى تحقيق السلام الاجتماعي من خلال عدم دفع المواطن للأموال مقابل التقاعد والتامين . وفي حالة التامين والبطالة يحصل كل إنسان على نسب محددة من الراتب ، لكن الرواتب التي تدفع للعاطلين والمتقاعدين تدفع من الميزانية العامة.

هـ- أطلاق النسل : يرفض النظام العادل تحديد النسل وتقليل عدد الشباب وزيادة عدد كبار السن والمتقاعدين كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

و- القضاء على التضخم : عند تطبيق النظام العادل سترخص الأسعار ويختفي التضخم لن الأسعار ستكون ارخص من باقي الدول في ظل التوزيع العادل للثروة وزوال البطالة .

النظام العادل والديمقراطية

لعل الأطروحة الأهم في النظام العادل هي الديمقراطية ، ويوضح مهندس النظام العادل (د. سليمان غولة) الديمقراطية بأنها ليست نظام انتخابات تجري كل خمس سنوات كما هو الحال ألان في تركيا ويتكأ على نظام الأكثرية حيث لا نظام أكثرية في النظام العادل بل ائتلاف وطني يعترف ويصون حق الأقلية في ظل استحقاق الأغلبية ، الاعتراف بحق غنمه (شاة) واحدة إلى جانب ٩٩ غنمه من أصل مئة .[٤٩] والشخص في مفهوم النظام الديمقراطي العادل يستطيع دون التعرض للأذى أن يغير بحرية مجموعته أو مكانه وإذا كان ذو قوة كافية يستطيع أن يؤسس مجموع أو موقعا . والانتخابات في نظر د. غولة صيغة متطورة لسيطرة القوي (الغني) الذي تخافه الناس فتنتخبه . [٥٠] أما الزعيم اربكان فينظر إلى الديمقراطية على انها وسيلة وليست غاية فالغاية عنده تحقيق السعادة للناس ، وفي هذا الصدد يقول (يجب أن لا ننسى أبدا أن الديمقراطية واسطة وليست غاية ، فالغاية هي إقامة نظام السعادة ، وتحت أسم الديمقراطية يختار هذا فلان وذاك فلان ، لكن إذا كانت النتيجة قيام نظام ظلم فلا تبقى قيمة لهذه الانتخابات والأشكال المنبثقة عنها . [٥١]

النظام العادل والسياسة الخارجية :

حدد حزب الرفاه في برنامجه (النظام العادل) خمس محاور لتحقيق رؤيته في مضمار علاقات تركيا وسياستها الخارجة من خلال : [٥٢] أ- تشكيل منظمة الأمم المتحدة للدول الإسلامية بين الدول والشعوب الإسلامية ، الهدف منها تحويل العالم الإسلامي إلى كتلة عالمية واحدة ومؤثرة

ب- تشكيل منظمة التعاون والدفاع المشترك للدول الإسلامية تعمل على وقف الظلم ومنع التحدي .

ت- تشكيل منظمة واتحاد السوق المشتركة للدول الإسلامية .

ث- الانتقال إلى إيجاد وحدة نقد مشتركة للدول الإسلامية .

ج- تشكيل منظمة التعاون الثقافي للدول الإسلامية بهدف التنسيق مع جامعات الدول الإسلامية ومعاهدها ومراكز أبحاثها .

رابعا : القاعدة الاجتماعية للحزب

تتحدد القاعدة الاجتماعية للأحزاب السياسية في الغالب تبعا لتوجهاتها الفكرية وبرامجها السياسية والاجتماعية . من هنا فأن التوجهات الإسلامية لحزب الرفاه حددت ملامح قاعدته

الاجتماعية من الناحية المبدئية بجمهور المتدينين في الريف وأتباع الجماعات الدينية كالنورسية والنقشبندية وكذلك المعادين للتوجهات العلمانية فضلا عن الطبقات الوسطى من البرجوازية الصغيرة التي تظم المقاولين الصغار والحرفيين (الأصناف) في الأنضول وصغار العمال والفلاحين . غير أن النجاحات الهائلة التي حققها الحزب منذ مطلع التسعينيات وتبوؤه المركز الأول بين الأحزاب التركية في انتخابات عام ١٩٩٥ ، تؤشر أتساعا كبيرا في قاعدته الشعبية مما يتطلب البحث والتحليل . علا أن ما يقتضي الإشارة هو أن نجاحات الحزب لا ترتبط ، كما يشير البعض بالإفلاس السياسي للأحزاب العلمانية وخيبة أمل الجماهير التركية بها ، وإنما يرتبط بعوامل عديدة داخلية وخارجية نجح الحزب في توظيفها لتعزيز قاعدته الشعبية . فعلا الصعيد الداخلي شهدت تركيا في الثمانينيات نموا متزايدا للظاهرة الإسلامية بشكل غير مسبوق دفعت بالبعض لتسميتها بالطفرة الإسلامية أو فترة الإحياء الإسلامي الثانية . ولا ريب أن هذا النمو للظاهرة الإسلامية يرتبط بسياسات (أوزال) الاقتصادية ذات الطابع الليبرالي وممارسته الدينية التي أتاحت فرصا واسعة ليس لنمو المشاعر الدينية وإنما لنمو الإسلام السياسي ، وفي ذات الوقت أدت إلى تأسيس بنوك ومؤسسات مالية تمارس العمل المصرفي على أسس أسلامية دون فوائد بنكية باعتبار ذلك ضمن حريات العمل الخاص . [٥٣] كما تم السماح بقيام مؤسسات الأوقاف وبوجود شركات ومشروعات أسلامية اقتصادية ، وبالمحصلة قاد ذلك إلى ظهور قطاع رأسمالي يهيمن عليه الرأسماليون الإسلاميون . بالإضافة إلى ذلك فان سياسات (أوزال) تمخض عنها ظهور فئات جديدة من أصحاب الأعمال في المراكز الريفية والحضرية المنتشرة في الأنضول فيما توجه إلى المدن الرئيسة لكبيرة بحثا عن فرص في التوسع والنمو ، لكن فرص هذه الفئات الجديدة في التعبير عن نفسها سياسيا واجتماعيا كانت محدودة في ظل محاصرة وهيمنة الطبقة السياسية العلمانية والجماعات الاقتصادية التي نشأت في كنفها مما جعل تلك الفئات الجديدة تتجه صوب حزب الرفاه وتمنح أصواتها له . [٥٤] بجانب ذلك فان حزب الرفاه اتجه منذ أواخر الثمانينيات بالتركيز على مدينة اسطنبول مستهدفا جذب تأيد الطبقة الجديدة المتعلمة والتي كانت جزءا منها قد تلقى تعليمه وثقافته بمدارس (أمام – خطيب) الدينية ولديها تطلعات اقتصادية واجتماعية وسياسية ترى في حزب الرفاه وسيلة لتحقيقها . [٥٥] وفي ذات الوقت نجح حزب الرفاه في استغلال اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء بسبب السياسات الاقتصادية الاوزالية وفقدان التوازن الاجتماعي وضئالة الضمانات الاجتماعية والتأمينات الصحية والإسكان والخدمات ، ومما ساعد الرفاه في ذلك حصوله على مساعدات مالية ضخمة تلقاها من مؤسسات اقتصادية خاصة

تنتمي لما سمي (برأس المال الأخضر) حيث تم توظيف الآلاف من أبناء الطبقة المتوسطة الجديدة بالإضافة إلى تقديم مساعدات عينية للمهمشين اقتصاديا واجتماعيا تجسد بإعطاء السكن الرخيص لطالب الجامعة وتوفير فرص عمل مقبولة للخريجين منهم في وقت عجزت الدولة بسبب أزماتها الاقتصادية المتعاقبة في استيعابهم ، كما لجا الحزب إلى تقديم القروض الحسنة إلى أصحاب المحال التجارية وصغار التجار ورجال الأعمال ، ونشط كادره النسوي في أعانة الأمهات والأرامل على مواجهة مشكلات التكيف الاجتماعي وأعباء الحياة الاقتصادية . [٥٦] وجدير بالذكر أن الفعاليات الدينية كانت قد بدأت بالخروج للعمل السياسي والاقتصادي العام في عهد (اوزال) في أعقاب التحول نحو تعزيز القيم الروحية في المجتمع بعد انقلاب ١٩٨٠ بالإضافة إلى الفئات والطبقات الاجتماعية المشار أليها ، فان حزب الرفاه نجح في استقطاب النازحين من الريف إلى المدن الذين شكلوا أحزمة تحيط بإطراف المدن الكبرى وكونوا (مدن الصفيح) وهؤلاء يعانون من أعباء الحياة الجديدة بانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ويشكلون ما يزيد عن نصف سكان اسطنبول . وينظر المراقبين بإعجاب شديد إلى دور رابطة الصناعيين ورجال الإعمال المستقلين الإسلامية (MUSIAD) * التي ضمت الآلاف من صغار ومتوسطي رجال الإعمال الإسلاميين واحتوت على نحو ١٠ ألاف شركة أسلامية أطلقت على نفسها (نمور الأنضول) وقد لعبت هذه الرابطة دورا حيويا في تعزيز القاعدة الشعبية للرفاه . [٥٧] وعلى الصعيد الداخلي أيضا كانت لمواقف حزب الرفاه من المسألة الكردية دورا هاما في تعزيز قاعدته الشعبية كونه لا يرجح الحل العسكري للقضية الكردية ويطرح أن تكون المعالجة ضمن (الأخوة الإسلامية) . [٥٨] فضلا عن ذلك فان الأكراد الأتراك في المدن غير الكردية التفوا حول حزب الرفاه الإسلامي خاصة في اسطنبول التي يتواجد فيها (٢– ٣) مليون كردي وصوتوا له لأنهم يرون فيه الحزب الوحيد الساعي إلى دمجهم في الكتلة السكانية دون أن يتخلوا في المقابل عن انتمائهم الكردي . [٥٩] وساهم انهيار القوى اليسارية والشيوعية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ في تصدع اليسار في تركيا مما أعطى فرصة مثالية لحزب الرفاه لجذب الفئات الفقيرة الكادحة عبر تبني شعارات اليسار والاشتراكية الإسلامية (والنظام العادل) وطرح مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة وفي هذا الصدد يؤكد الزعيم اليساري العلماني (اجاويد) على عامل انهيار اليسار في صعود حزب الرفاه كون الجماهير تتجه صوب الأحزاب الأصولية في المحن كما حصل في الجزائر ولبنان . [٦٠] من جانب أخر فأن نجاح (الرفاه) بإدارة البلديات كان من بين العوامل المهمة التي ساعدت على توسيع قاعدته الشعبية . ويلاحظ هنا بشكل مهم براغماتية حزب الرفاه وتكيفه مع متطلبات

الحياة العملية . فهو لم يقتصر على الجماهير المتدينة بل تعدى ذلك إلى كل من يظهر انجذابا لحزب الرفاه حتى عمد إلى ضم أحدى الطبيبات الجميلات السافرات و أطلق عليها (شيلر الرفاه) . [٦١] ولعبت بعض العوامل الخارجية دورا مهما في تعزيز قوة حزب الرفاه وحولت قسما مهما من الناخبين الأتراك إلى دعمه . وتشكل قضية البوسنة والهرسك أهمية بالغة في التأثير لصالح حزب الرفاه حيث وجدت تركيا نفسها معنية بها إلى أقصى درجة وبدا الجميع يتحدث عن الأساس الديني للمشكلة ورغبة الغرب في قمع الوجود الإسلامي في أوربا والبلقان وقد وظف حزب الرفاه هذه المسألة وركز عليها في حملته الانتخابية . ومع ذلك فان البعض يعزو نجاحات توسع القاعدة الانتخابية لحزب الرفاه إلى العديد من الأسباب ومنها :- [٦٢]

١- رفض الناخبين للأحزاب الفاسدة التي تولت السلطة قبل حزب الرفاه .

٢- جاذبية الشعارات الدينية التي أستخدمها الحزب وتأثيرها على بسطاء الناس .

٣- شراء الحزب لأصوات الناخبين بفعل الدعم الشعبي الواسع .

خلاصة القول أن القاعدة العريضة التي أكتسبها حزب الرفاه وأهلته لتقدم صفوف الأحزاب السياسية الأخرى لم تقتصر على جماعة دون أخرى ولا على طبقة دون غيرها وجعلت من الحزب بخلاف كل الأحزاب الأخرى ذا حضور قوي في معظم المناطق التركية على اختلاف أعراقها ومذاهبها ومستوياتها الاقتصادية ما دفع بالزعيم (اربكان) إلى القول بان حزبه الوحيد القادر على تقديم سياسة تجمع كل البلاد وتقدم العلاج لمختلف مشكلاتها . [٦٣]

المبحث الثالث

حزب الرفاه من المعارضة إلى السلطة

شهدت تركيا خلال فترة التسعينيات العديد من التطورات التي عززت المركز السياسي لحزب (الرفاه) الإسلامي . فحزب (الوطن الأم) الذي انفرد بالسلطة طيلة فترة الثمانينيات بدا يتراجع سياسيا منذ عام ١٩٨٩ بعد تخلي زعيمه (أوزال) عن رئاسة الحزب بسبب انتخابه رئيسا للجمهورية في ٣١ تشرين أول ١٩٨٩ ومع عدم قدرة القيادة الجديدة للحزب في الحفاظ على التيارات السياسية المختلفة داخل الحزب ، وظهور حزب (الطريق الصحيح) برئاسة (ديميريل) كمنافس شديد لحزب (الوطن الأم) ، أدى إلى تراجع كبير للحزب و انخفاض أصواته في الانتخابات المحلية من ٤٥% إلى ٢٢% .. بالمقابل نجح حزب (الرفاه) في اجتذاب معظم الأصوات الإسلامية التي كانت تذهب إلى حزب (الوطن الأم) سيما بعد انتخاب (مسعود يلماز) لرئاسة الحزب الأخير على حساب المرشح الإسلامي (محمد كيسلير) المدعوم من

الرئيس (أوزال) . والمعروف أن (يلماز) علماني متشدد لا يحظى بالرضا والقبول في الأوساط الإسلامية [٦٤] . في ذات الوقت نجح حزب (الرفاه) في الاستفادة من تبعثر القوى اليسارية في ثلاث أحزاب هي (حزب الشعب الجمهوري) برئاسة (دينز بايكال) و (حزب اليسار الديمقراطي) برئاسة (اجاويد) و(الحزب الشعبي الاجتماعي) برئاسة (اردال أينونو) . ومن جانب أخر نجح حزب (الرفاه) في استغلال الآثار السلبية الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتي وكتلته الشيوعية عام ١٩٩١ وانعكاساتها على الحركة اليسارية داخل تركيا من خلال حمل رايات العدل الاجتماعي والمساواة وتقديم نفسه باعتباره المدافع عن العمال والحرفيين وصغار التجار والمعدمين ، ورفع شعارات اليسار كشعار الاشتراكية الإسلامية والنظام العادل الذي أطلقه على برنامجه السياسي [٦٥] . ومحصلة ذالك حصاد (الرفاه) لأصوات اليسار العلماني بالإضافة إلى الأصوات الإسلامية التي كانت تذهب لصالح (الوطن الأم) . ويمكن الإشارة أيضا إلى أن (الرفاه) استفاد من استغلال جذوة الروح الإسلامية الناشئة عن قيام تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة لضرب العراق عام ١٩٩١ وانجراف الرئيس (أوزال) الكامل في صف التحالف ، ما عزز من مركز (الرفاه) السياسي . وبناءا على ذلك فأن التسعينيات شهدت تصاعدا متواصلا لحزب (الرفاه) توج بتشكيله الحكومة الائتلافية عام ١٩٩٦ .

أولا : تصاعد النفوذ السياسي لحزب (الرفاه)

١– الانتخابات العامة ت١ /١٩٩١ :– جرت الانتخابات العامة في ١٩ ت١ ١٩٩١ وشارك فيها (حزب الرفاه) مع خمسة أحزاب سياسية أخرى ودخل الحزب الانتخابات ضمن تحالف قومي أطلق عليه التحالف المقدس الذي ضمه مع (حزب العمل القومي) و (حزب الديمقراطية الإصلاحية) بهدف تجاوز حاجز إل ١٠ % [٦٦] . وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول (حزب الطريق الصحيح DYD) على ١٧٨ مقعد وحزب (الوطن الأم ANAP) على ١٥٨ مقعد و (الحزب الشعبي الديمقراطي SHP) على ٨٦ مقعد ، فيما حصل التحالف القومي على ٦٢ مقعد [٦٧] . وبعد الانتخابات مباشرة أنسحب شريكي التحالف القومي وأصبح لحزب الرفاه ٤٠ مقعد برلماني تشكل نسبة ٨،٩% من مقاعد البرلمان وبات يحتل المرتبة الرابعة بين الأحزاب الممثلة في البرلمان [٦٨] . وبرغم أن نتائج الانتخابات لم تنطوي على مفاجآت كبيرة لكنها أشرت بداية صعود الإسلام السياسي ، وأعتبر الرفاه الفائز الأكبر فيها وهذا ما دفع بالأحزاب العلمانية إلى الاهتمام بالقضايا الدينية بقصد سحب القوى المؤيدة لحزب الرفاه . وفي هذا السياق تقدم نائب علماني باقتراح مشروع قانون يرمي إلى تعطيل الدوائر الحكومية لتمكين الموظفين من أداء صلاة الجمعة [٦٩] . لكن حزب الرفاه واصل صعوده وأحدث زلزال

سياسيا عندما حصل في انتخابات المجالس البلدية في بعض دوائر اسطنبول وأزمير والأناضول التي جرت في ١ ت٢ ١٩٩٢ على ٢٤،٥ % من الأصوات [٧٠] . أن نتائج الرفاه أشرت بزوغ مرحلة جديدة في الحياة السياسية في تركيا انعكست على القوى الإسلامية التي لم تعد تكتفي بالحق في طلب المشاركة في العملية السياسية وإنما بدأت تطالب بالحق في تقسيم السلطة نفسها . وقد عزى الزعيم (أربكان) نجاحات حزبه إلى ما يأتي [٧١] :-

أ- أن الرفاه حزب مؤمن وهو العلاج لألام تركيا من الفساد

ب- حزب الرفاه حزب متكامل

ج- أن كوادره حققت نجاحات عظيمة في أدارة البلديات وكانت مثلا للنزاهة والاستقامة مما أثرت على دعم الناخبين للحزب في ت٢/ ١٩٩٢

أن حزب الرفاه أدرك المرحلة الجديدة في الحياة السياسية في تركيا لذالك عقد العزم على تحقيق نجاحات أكبر فخلال المؤتمر العام الثالث للحزب الذي أنعقد في ١٠ ت١ ١٩٩٣ ، حدد الزعيم (أربكان) مهمات الحزب في المرحلة المقبلة بالفوز في الانتخابات البلدية المقبلة المقرر أجرائها في مارس ١٩٩٤ بعدما أصبح حزب الرفاه أكبر الأحزاب في تركيا وأمل الشعب الوحيد . وفي هذا المؤتمر تم انتخاب الزعيم (أربكان) رئيسا للحزب بالإجماع كما تم أقرار (النظام العادل) كبرنامج سياسي للمرحلة المقبلة وأعلن الزعيم (أربكان) في هذا المؤتمر بأن هدف حزبه تحقيق السعادة والرفاهية لكل فرد ويجب منح حقوق متساوية للجميع [٧٢] .

٢- الانتخابات البلدية آذار ١٩٩٤:- في ٢٧ آذار ١٩٩٤ جرت في تركيا انتخابات بلدية شارك فيها حزب الرفاه إلى جانب (١٢) حزب سياسي أخر . وحقق الرفاه فيها الفوز في ٢٨ بلدية محافظة من أصل ٦٧ بلدية بينها اسطنبول وأنقرة . كما فاز في ٣١٤ بلدية متوسطة وصغرى وبلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها نحو(٥ ملايين) صوت تشكل نسبة ١٩،١ % من مجموع الأصوات [٧٣] . وبالرغم من أن الحزب أحتل المركز الثالث من حيث نسبة الأصوات التي حصل عليها كما في الجدول المرفق رقم (١) ، ألا أن الآراء تجمع على انه كان الرابح الأكبر في الانتخابات وعبرت الأوساط السياسية والإعلامية في تركيا وخارجها عن دهشته من الفوز المفاجئ لحزب الرفاه ونظرت إليه على انه ينذر بتغير سياسي جذري في تركيا .

معطيات فوز الرفاه في الانتخابات البلدية :

أظهرت نتائج الانتخابات سيطرة كبيرة لحزب الرفاه في أهم المدن التركية كاسطنبول / أنقرة / ديار بكر / أرضروم / قيصرى / كوتاهيه / قونية / ملاطيه / موش / بنكول / مرعش / نوشهر

/ صقاريا / سيواس / توقاظ/ وان / باطمان / وغيرها من المدن المهمة [٧٤] . وتبدو الدلالة الأهم بالنسبة لمعطيات فوز الر فاه تتمثل في نجاح الرفاه في اجتذاب أكثر من ٤٠% من أصوات الناخبين في المدن الكبرى ممن كانوا قد صوتوا في انتخابات ١٩٨٩ لأطراف الإتلاف الحاكم (الطريق الصحيح – الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي) كتعبير عن شعور الناخبين بعدم الرضا عن سياسة الحكومة في التعامل مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . كما دللت النتائج التي حصل عليها الرفاه على تقدم هائل في زيادة شعبية الحزب خلال سنوات قليلة . فما بين انتخابات ١٩٨٩ وانتخابات ١٩٩٤ وصلت النسبة إلى ١٠٠ % فيما تراجعت شعبية معظم الأحزاب التركية الأخرى كما في الملحق رقم ٢ . وقد علق الزعيم (أربكان) على فوز حزبه في هذه الانتخابات بالقول (أن الشعب التركي قال كلمته وأختار النظام العادل وأن الفوز الكبير الذي حققه حزب الرفاه انتصار للشعب التركي على زمرة المختلسين ومصاصي الدماء الذين يتحكمون في قوته وأن الشعب أختار الرفاه لتخليصه من أصحاب البطون الكبيرة) [٧٥] .

وبقراءة دلالات البيانات الانتخابية فان حزب الرفاه يمكنه الحصول على ثلث المقاعد النيابية عند أجراء الانتخابات التشريعية .

عوامل نجاح الرفاه :- يمكن تعليل عوامل نجاح الرفاه في الانتخابات البلدية بما يأتي[٧٦] :

أ- أن تعامل الرفاه الواقعي مع القضية الكردية باعتبارها قضية تقتضي المعالجة والحزم من خلا الإقرار بعدم التميز بين الأتراك والأكراد وحل القضية وفق مبدأ الإخوة الإسلامية وإعطاء الحق للأكراد في التعليم بلغتهم وحقهم في وسائل الإعلام بالتعبير عن هويتهم الثقافية في أطار المحافظة على وحدة البلاد ومقاومة الإرهاب ، منح الحزب تأيدا قويا في جنوب شرق الأنضول ذات الأغلبية الكردية. وتعزيزا لموقفه أعرب حزب الرفاه عن أمكانية التحاور مع حزب العمال الكردستاني PKK أن كان في ذلك تجنيب للبلاد الخسائر المادية والبشرية التي تتكبدها منذ عام ١٩٨٤ وقد نوه الحزب إلى أن الغرب يقدم الدعم والإسناد ل PKK بهدف استمرار التناحر والانقسام في تركيا [٧٧] .

ب- قيام الرفاه في حملته الانتخابية بطرح مبدأ المساواة بين الشيعة والسنة بتأكيده على حق أي مواطن تركي بحق الحياة بموجب العقيدة الذي يختارها وأن الحزب يهدف إلى إحلال السعادة لكل فرد ويجب منح حقوق متساوية للجميع ز

ج – يتميز الرفاه عن معظم الأحزاب التركية بحسن التنظيم والانتشار والدعاية وأتساع قاعدته النسائية وأصبحت أقطاب الرفاه الرئيسية تتشكل من (التقنيون / المثقفون / المرأة) .

د – الأداء النظيف لكوادر الرفاه في أدارة البلديات والمدن الكبرى حيث أحس الشعب التركي بالخدمات التي قدمها رؤساء بلديات الرفاه حتى صاروا نماذج يحتذون بها مقارنة بالفشل الذريع للأحزاب الأخرى في أدارتها للشؤون البلدية وانغماسها بالرشاوى والاختلاسات والغرق في الديون [٧٨] .

هـ– نجاح الحزب في استقطاب جمهور مدن الصفيح وأحزمة البؤس في أطراف المدن الكبيرة خاصة اسطنبول التي يشكل فيها هؤلاء أكثر من نصف السكان .

و– تصدع أحزاب اليمين واليسار وتناحرها وفشلها في تقديم برنامج توافقي مقنع يرضي الناخبين .

٣– انتخابات ك١ / ١٩٩٥ وتحولات المشهد السياسي في تركيا :

تسارعت التطورات في تركيا منذ عام ١٩٩٣ على نحو غير مسبوق . ففي ١٧ نيسان ١٩٩٣ توفي الرئيس (أوزال) بشكل مفاجئ وترك فراغا سياسيا كبيرا ، والأزمة الاقتصادية في تصاعد انعكست في الارتفاع الحاد في سعر صرف الدولار الذي بلغ ٥٠ ألف ليرة تركية وإفلاس العديد من الشركات التركية الصغيرة وارتفاع نسبة التضخم التي زادت عن ٧٠ % عام ١٩٩٥ ، فيما الحكومة الائتلافية برئاسة (شيلر) أصبحت مشلولة عقب الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤ وانسحاب العديد من نواب حزب (شيلر) الطريق الصحيح في دعم استمرار الإتلاف مع الحزب الشعبي الاجتماعي . في ذات الوقت تزايد معدل العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني PKK . ونتيجة لذالك وافق المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) على تقديم موعد الانتخابات النيابية من ت١/ ١٩٩٦ إلى ٢٤ ك١ ١٩٩٥ [٧٩] . في غضون ذلك استعد حزب الرفاه للانتخابات وتبنى برنامجا انتخابيا طموحا أستهدف الوصول إلى أبعد نقطة في تركيا تحقيقا لشعار (المكان الذي لا تصل أليه لا يكون لك) . وتضمن البرنامج الانتخابي لحزب الرفاه العديد من المحاور [٨٠] :–

أ– إرساء الأخوة الإسلامية وهي الحل الوحيد لإنهاء الحركة الانفصالية في الولايات الجنوبية الشرقية .

ب– تأمين الارتباط والالتحام بين الدولة والشعب .

ج – مكافحة البطالة .

د – أخراج قوة المطرقة من تركيا .

هـ – إلغاء الأحكام العرفية المطبقة في الولايات الجنوبية الشرقية وهي الولايات التي توجد فيها حركة التمرد الكردية .

و– العمل على رفع الحصار عن العراق .

ز– الاهتمام بالقيم المعنوية في التربية واعتماد الطابع الملي .

ح – إزالة الحواجز الموجودة أمام الإنتاج للانتقال إلى نظام اقتصادي عادل .

في ٢٤ ك١ ١٩٩٥ جرت الانتخابات بمشاركة ١٣ حزبا سياسيا بينها حزب الرفاه وأسفرت عن تقدم حزب الرفاه ولأول مرة في تأريخ تركيا الحديثة بحصوله على(٢١،٣ %) من الأصوات و١٥٨ مقعدا برلمانيا متقدما على حزبي الوطن الأم والطريق الصحيح وكما في الملحق رقم(٣)

مؤشرات الانتخابات العامة لعام ١٩٩٥

من خلال تفحص نتائج الانتخابات بالنسبة لحزب الرفاه يمكن تأشير الملاحظات التالية:

١– عبر حزب الرفاه عن تجذره في الحياة السياسية من خلال تصاعد قوته السياسية التي تضاعفت خلال ٩ سنوات من تأسيسه بنحو ٤٣ ضعفا خلافا لكل الأحزاب التركية التي تعرضت للتراجع والانقسامات .

٢– أكدت نتائج الانتخابات بأن المشاعر الدينية أصبحت واقعا سياسيا معبر عنه في نسبة التأيد الجماهيري المتصاعد لحزب الرفاه .

٣– عكست نتائج الانتخابات تحولا واضحا في الرأي العام التركي لمصلحة التيار الإسلامي مقابل تراجع كبير للأحزاب اليمينية واليسارية على حد سواء .

٤– أن تقدم الرفاه في الانتخابات وضع الإسلام السياسي في معترك الحياة السياسية التركية ونقله من حافة الشرعية السياسية إلى مركز السلطة والقرار.

٥– وضعت نتائج الانتخابات القوى العلمانية ومنها الجيش في مأزق حقيقي في ظل فشل الأحزاب اليمينية في تشكيل أتلاف جديد بدون الرفاه لذلك فالخيارات تبدو محدودة جدا أمام الجيش ، فأما أجراء انتخابات جديدة تعود وفق كل المعطيات بحزب الرفاه أقوى مما هو عليه ، وأما حكومة ائتلافية بمشاركة الرفاه ، أو كخيار ثالث انقلاب عسكري رابع لم يعد له مسوغ في ظل النزعة الليبرالية التي جذرها (أوزال) خصوصا الاقتصاد والإعلام ، ومتطلبات الانضمام إلى المجموعة الأوربية وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية والحريات العامة [٨١] .وبطبيعة الحال فأن الخيار الثالث سيجلب لتركيا أضرار تفوق إلى حد بعيد فوائده . يشار في هذا الصدد إلى أن القوى العلمانية كانت تتطلع إلى فوز الرفاه بالأغلبية كيما يصبح خيار الجيش الوحيد التدخل والإطاحة بالرفاه بغض النظر عن نتائج ذالك .

٦- أنذرت نتائج الانتخابات بحتمية عودة الائتلافات الحكومية لعدم حصول أي من الأحزاب على الأغلبية ما يعني استمرار الأزمات الحكومية وغياب القدرة على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة .

ثانيا : حزب الرفاه يشكل الحكومة الائتلافية :

عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في ك١ ١٩٩٥ وأسفرت عن تقدم حزب الرفاه على بقية الأحزاب الأخرى ، عبرت القوى العلمانية عن انزعاجها الشديد من تلك النتائج ، ولعب الجيش دورا محوريا في العمل على قطع الطريق على حزب الرفاه والحيلولة دون وصوله إلى السلطة . وكان التوجه الأساس في هذا السياق قيام الجيش بالضغط لتشكيل حكومة ائتلافية من حزبي (الوطن الأم) و (الطريق الصحيح) وهما خصمان لدودان على أن تقوم الأحزاب اليسارية بمساندة الائتلاف ونتيجة لتلك الضغوط والتي شارك فيها أيضا كبار رجال الأعمال فقد تم تشكيل الحكومة الائتلافية بين الحزبين أعلاه في ٣/ ٣/ ١٩٩٦ برئاسة (مسعود يلماز) ، ألا أن الحكومة الائتلافية سرعان ما تهاوت وقدم رئيسها استقالته في ٦ / ٦ / ١٩٩٦ على أثر تقديم حزب الرفاه مذكرة إلى الرئيس (ديمريل) في ١٠ / ٤ / ١٩٩٦ يذكر فيها بأن الحكومة لم تحصل على الأصوات الكافية لتنال الثقة البرلمانية حسب الدستور [٨٢] . وتابع الرفاه الموضوع في المحكمة الدستورية في ١٤ / ٥/ ١٩٩٦ والتي اعتبرت تصويت البرلمان بمنح الثقة لحكومة يلماز ملغي . في غضون ذالك كان الجيش يضغط باتجاه منع الرفاه من تشكيل الحكومة ، وتردد آنذاك بان زيارة الجنرال (إسماعيل حقي) رئيس الأركان إلى الرئيس ديمريل عقب استقالة حكومة يلماز كانت تحمل رسالة واحدة مفادها منع الإسلاميين من الوصول إلى السلطة [٨٣] . لكن نجاح حزب الرفاه في تعزيز قوته السياسية ومواصلة صعوده الصاروخي بحصوله على ٣٣،٦ % من الأصوات في الانتخابات المحلية التي جرت في ٣ /٦ / ١٩٩٦ في (٤١) دائرة انتخابية ، أحرج الجيش والقوى العلمانية وجعلها تعيد النظر في أمكانية أجراء انتخابات مبكرة لأن كل المؤشرات القائمة أصبحت تشير إلى أن حزب الرفاه سيعزز مقاعده البرلمانية وربما يحصل على الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده في أي انتخابات مقبلة . وإزاء ذلك اتجهت الأحزاب العلمانية للعمل على توريط حزب الرفاه بالسلطة وتجريده من بريق شعاراته الإسلامية لدى الناخبين بعدما يكون قد اصطدم بالمشكلات المستعصية التي تعاني منها البلاد ، وهي مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية تلوح مؤشراتها في ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف والتفاوت الاجتماعي والبطالة وعجز الميزانية العامة والعجز التجاري والديون الخارجية . فضلا عن

المشكلة الكردية والنشاطات المسلحة لحزب العمال الكردستاني (PKK) منذ عام ١٩٨٤ وتسببت في خسائر مادية بلغت نحو ٤٠ مليار دولار [٨٤]. وبناءا على ذلك لم يعترض الجيش على أمكانية قيام ائتلاف حكومي بين حزب الرفاه وحزب الطريق الصحيح لإنقاذ البلاد من الفوضى السياسية والاقتصادية .

حكومة الرفاه وفرص النجاح الضئيلة :-

في ٢٩ / ٦ /١٩٩٦ أعلن عن تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزبي الرفاه والطريق الصحيح برئاسة (أربكان) وفق شروط محددة تضمنت ما يأتي [٨٥] :

١- يتولى الزعيم اربكان رئاسة الحكومة لمدة سنتين من تاريخ تشكيلها على أن تتولى (شيلر) منصب نائب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية ، وبعد انقضاء السنتين تتولى رئاسة الحكومة .

٢- يتم تقيم أداء الحكومة بعد السنة الأولى من رئاسة اربكان وفي حالة كان التقييم سلبيا يتخلى أربكان عن رئاسة الحكومة لصالح شيلر .

٣- يتم تقسيم الحقائب الوزارية داخل الائتلاف بواقع (١٩) حقيبة للرفاه و (١٧) حقيبة لحزب شيلر شريطة أن لا يتم إصدار أي قرار عن الائتلاف ألا باتفاق رئيس الوزراء ونائبته وتوقيعهما المشترك ثم مصادقة البرلمان التركي عليه [٨٦] . نالت الحكومة الائتلافية الثقة البرلمانية في ٨ تموز ١٩٩٦ لكن بصعوبة بالغة وبنسبة ضئيلة (٢٧٨) صوت مقابل معارضة (٢٦٧) صوت وامتناع (٥) نواب عن التصويت بينهم النائب ذو الخلفية العسكرية (دوجان جوريش) الذي لم يحضر التصويت ما يدل على أن الجيش يتحفظ على حكومة اربكان ولم يكن مقتنعا بها وهو بانتظار ما ستؤول إليه سياسات الحكومة مستقبلا [٨٧] . تقتضي الإشارة هنا إلى أن حكومة اربكان ما كان لها أن تحصل على الثقة البرلمانية لولا قيام (حزب الوحدة الكبرى) برئاسة محسن يازجي أوغلو بالتصويت مكرها لصالح منح الثقة وهو يملك (٨) مقاعد كي لا يقال بان الحزب وقف حائلا دون قيام حكومة يرئسها حزب ذو نزعة أسلامية . كما أن الحزب وعد بمنحه حقيبتين وزارية [٨٨] . ومما يلاحظ على توزيع الحقائب الوزارية حصول شيلر على أهم الحقائب السيادية كالخارجية والدفاع والداخلية والتعليم والشؤون الدينية والصناعة والتجارة ، وكذلك الاستحواذ على المناصب الإدارية والشركات الكبيرة وهيئة تخطيط الدولة . فيما أرتضى الرفاه بحقائب المالية والزراعة والإسكان والثقافة والوزارات الأخرى وكما مبين في الجدول الملحق رقم (٤) .

وكما كان متوقعا فأن حكومة أربكان أسقطت من قبل الجيش فيما عرف بالانقلاب الأبيض أو انقلاب ما بعد الحداثة الذي يعرف لدى الأتراك وذلك بعد صدور إنذار مجلس الأمن القومي في ٢٨ / ٢ / ١٩٩٦ و اضطرار أربكان إلى تقديم استقالته في ٢٨ / ٦ / ١٩٩٧ .

دوافع الإطاحة بحكومة أربكان :-

منذ البداية رجح العديد من المراقبين سقوط حكومة أربكان بسبب انزعاج الجيش من سياسات أربكان وتحركاته التي أتسمت بالاستعراضية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي طيلة فترة توليه الحكومة فعلى الصعيد الداخلي أقدم أربكان على اتخاذ العديد من الإجراءات ذات الطابع الديني :- [٨٩]

١- تشريع حرية ارتداء الحجاب في الجامعات و إدارات الدولة كافة.

٢- بناء جامع في منطقة التقسيم في اسطنبول .

٣- السماح للحجاج الأتراك الانتقال إلى العتبات المقدسة في السعودية برا .

٤- تنظيم دوام العمل في شهر رمضان وفقا لموعد الإفطار وكذلك بالنسبة لصلاة الجمعة .

٥- قيام اربكان باستضافة بعض ورؤساء الطرق الدينية على مأدبة إفطار في ١١ ت٢ ١٩٩٦ مما اعتبر مخالفة للدستور كون الطرق الصوفية محظورة منذ عام ١٩٢٥ .

إلى جانب تلك الإجراءات التي أثارت الجيش والقوى العلمانية الأخرى فقد توصل الجيش إلى معلومات مثيرة تبين قيام الأطفال الذين يتعلمون في مدارس حفظ القران الكريم التابعة لحزب الرفاه ولجماعات دينية أخرى بترديد قسم ينص على (أقسم بالله أن أجاهد من أجل أقامة دولة تقوم على أساس الدين والشريعة الإسلامية وأهب نفسي للحرب على ألحاد مصطفى كمال) [٩٠] . وفي ذات الشريط المصور يظهر أطفال أحدى المدارس المذكورة وهم يبصقون على تمثال أتاتورك . في غضون ذلك كشف تقرير أمريكي محدود التداول باسم (أوي كن – أطلسي) من أن أربكان أطلق ديناميات العمل السري في حزب الرفاه على ثلاث مستويات (تعبوي تنظيمي – لوجستي و عسكري مليشياوي) وظهرت طلائع مليشيات الرفاه في مدينة قونيه [٩١]. ويستطرد التقرير بان مليشيات الرفاه تظم مجموعات مدربة لقيادة ضباط سرحوا من الجيش بسبب أنتمائتهم الإسلامية . وجدير بالذكر أن أكثر من (٧٠٠) ضابط وضابط صف أبعدوا عن الجيش منذ عام ١٩٩٤ و انظم غالبيتهم إلى مليشيا الرفاه التي لها امتدادات أسلامية في الخارج وبعض ملاكاتها خدم في البوسنة والبعض الأخر في الشيشان [٩٢]. ومن بين الإجراءات التي أثارت الجيش أيضا واعتبرت تحديا له إقدام زعماء الرفاه على استدعاء (أتيومان فومان) القائد العام للدرك التركي

لـلإدلاء بشـهادته فـي فضـيحة (سوسـو رلـق) حيـث نظـر إلـى الموضـوع علـى انـه إذلال لمقـام العسكر وتاريخ الجمهورية [٩٣] . ومن جانب أخر فان تغلغل عناصر الرفاه في الاقتصاد التركي عبر اتحاد MUSIAD * الذي يظم نحو ١٠ ألاف شركة أسلامية متنوعة النشاطات ، ودخول العناصـر الإسـلامية إلـى التعلـيم عبـر المـدارس الدينيـة وامتـداد العناصـر الإسـلامية إلـى الجـيش والشرطة والأجهزة الأمنية زاد من قلق الجيش وعزز من قناعته بحتمية تنحية الرفاه عن الحكومة ( ). في ذات الوقت عززت تحركات اربكان الخارجية من مخاوف الجيش خصوصا بعد قيام اربكان بزيارة إيران والعديد من الدول الإسلامية ودعوة اربكان لعقد اجتماع لمجموعة الثمانية (D8) في تركيا [٩٤] . بالإضافة إلى ما تقدم فان القوى الدولية النافذة عبرت عن انزعاجها من وصول الرفاه إلى السلطة واتخاذه سياسات محددة ومعادية للغرب وإسرائيل . فالأوربيون جمدوا المعونات المالية لتركيا منذ عام ١٩٩٦ بحجة عدم مراعاة الأتراك لحقوق الإنسان والفشل لإحراز أي تقدم على صعيد الديمقراطية منذ قبول تركيا في النظام الجمركي الموحد وتحولها إلى مصدر لقلاقل والتوترات في بحر أيجة وقبرص وشمال العراق [٩٥]. وفي هذا السياق نشرت تقارير عن مصادر صـناعة القرار الأوربـي تفيد بـأن رفض عضـوية تركيـا فـي الاتحـاد الأوربـي لـه علاقـة بانبعـاث المشاعر الإسلامية في البلاد وما قد يلقيه ذلك من مشاكل على كاهل أوربا [٩٦]. أما الولايات المتحدة فعبرت عن انزعاجها من وصول أربكان إلى الحكم خصوصا في ضوء توجهاته الإسلامية وتوقيعه مع إيران اتفاقية طويلة الأمد مدتها (٢٢) عام بقيمة (٢٠ مليار) دولار لاستيراد (٤مليار م٣) سنويا من الغاز الطبيعي رغم قانون (داماتو) الأمريكي الذي يحظر مثل هذه الاستثمارات الضخمة في إيران [٩٧]. وفي هذا السياق علق توماس فريدمان في النيويورك تايمز (بأن واشنطن قد خسرت الحليف التركي ولكي تغلق باب النقاش حول تردي العلاقات مع أنقرة فلا مفر من أن يقتلع أربكان من مقعد الحكومة [٩٨] .

ثالثا : انجازات حكومة الرفاه الائتلافية :

ورثت حكومة أربكان الائتلافية مشكلات اقتصادية وسياسية مستعصية ،. فالتضخم بلغ نحو ١٥٠% في عام ١٩٩٦ ، وسعر صرف الدولار بلغ ٧٠ ألف ليرة والديون الخارجية لتركيا وصلت إلى ٧٥ مليار دولار . وفي ذات الوقت كانت هنالك مشكلات سياسية خصوصا المشكلة الكرديـة ومشـكلة حقـوق الإنسـان [٩٩] . كمـا واجهـت حكومـة أربكـان العديـد مـن المشـكلات الاجتماعية المتمثلة بازدياد حجم البطالة وتزايد هجرة الأكراد من المناطق الشرقية جراء المواجهات العسكرية المستمرة بين حزبي العمال الكردستاني والجيش التركي . ومع ذلك فأن حكومة اربكان

نجحت خلال فترة بقائها في السلطة والتي لم تتجاوز ٨ أشهر ، في اتخاذ العديد من الإجراءات الفعالة لمعالجة تلك المشكلات .

١- على الصعيد الاقتصادي :-

لجأت حكومة أربكان بمعالجة الأزمات الاقتصادية وبخاصة التضخم والبطالة فاتجهت إلى زيادة رواتب الموظفين بنسبة وصلت إلى ١٣٥ % بعد شهر واحد من توليها السلطة وعززت ذلك باتخاذ إجراءات أخرى لصالح المزارعين والشرائح الاجتماعية المهمة . وفي ذات السياق اتجهت حكومة اربكان إلى توجيه قدرات الدولة الاقتصادية لصالح الطبقات الفقيرة والمهمشة التي تضم الحرفين والعمال والمتقاعدين وأصحاب الدخل المحدود . وفي إجراء اتسم بالفاعلية ، أقدمت حكومة اربكان على وقف الاستدانة من الخارج لتقليل الفوائد التي كانت نسبتها ١٥٠% وأدى ذلك إلى تقليص فوائد الديون على تركيا من ٢٤ مليار إلى ١٠ مليار دولار [١٠٠] . كما نجحت الحكومة في تحسين ميزانية الدولة ورفعها من (٤٨ مليار دولار) إلى نحو (٧٨ مليار دولار) قبل إطاحة الجيش بالحكومة وذلك من خلال نجاح الحكومة في انجاز الخصخصة والتخلص من حدبة القطاع العام على نحو لم يتحقق مثله في العشر سنوات السابقة ولعل من العوامل التي ساهمت في تعزيز الميزانية لجوء الحكومة إلى بيع ٥٠ ألف دار حكومية كانت مشغولة من قبل موظفين حكوميين مقابل أجور رمزية [١٠١] . ومن جانب أخر لجئت حكومة أربكان إلى فرض ضريبة على المتعاملين بالأوراق المالية وسندات الخزينة بهدف خفض الفوائد في البنوك والمساعدة في مقاومة التضخم . يذكر أن إرباح البنوك بلغت في العام ١٩٩٥ نحو ٤٥ مليار دولار . يذكر أن حكومة اربكان عملت على تحقيق شعار (تركيا العظمى) والذي يمكن تحقيقه بعد إنفاق نحو ١٢٠ مليار دولار . وقد أثنت الغرفة التجارية في انقرة في الدراسة الاقتصادية المحايدة والتي أعدتها عن حكومة الرفاه وعدتها الحكومة الأكثر نجاحا من الناحية الاقتصادية منذ عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٢ [١٠٢].

٢- على الصعيد السياسي والاجتماعي :

اتخذت حكومة اربكان العديد من المعالجات ذات الطابع الاجتماعي . فتم أعادة النظر بمنع الزيارات الخاصة للسجناء السياسيين والمعاملة غير الإنسانية التي كانوا يتعرضون لها وتمخض عنها وقوع إضرابات عن الطعام شملت (٤٥) سجنا وبلغت في بعضها حد الموت . ويسجل لحكومة أربكان نجاحها في إنهاء الإضرابات في السجون التركية وقد اثنت المنظمات الحقوقية التركية على خطوة الحكومة وعكست انحياز الحكومة الكامل لصالح الطبقات المهمشة .

من جانب أخر نجحت حكومة اربكان في أعادة معظم المهجرين من المناطق الشرقية جراء المواجهات العسكرية بين الجيش وحزب العمال الكردستاني بعدما توصل اربكان إلى اتفاق تفاهم مع الجيش بالحفاظ على امن المواطنين الذين يرغبون بالعودة إلى بيوتهم على أن تتحمل الحكومة نفقات ترميم المنازل التي تضررت جراء تلك المواجهات (١٠٣) . والجدير بالإشارة إلى إن حزب الرفاه كان قد تبنى في حملته الانتخابية رؤيا جديدة لحل المشكلة الكردية باعتماد مبدأ الإخوة الإسلامية بين الأتراك والأكراد . وتعاني تركيا من حركة تمرد واسعة يقودها حزب العمال الكردستاني (PKK)* بزعامة (عبد الله اوجلان)* منذ عام ١٩٨٤ ولم تقتصر عمليات الحزب على المناطق الجنوبية ذات الأغلبية الكردية وإنما امتدت لتشمل مراكز المدن الكبرى وبخاصة اسطنبول التي يتواجد فيها نحو ٣ملاين كردي . وقد قدرت بعض الإحصائيات عدد ضحايا الأعمال العسكرية الكردية بأكثر من ٢٠ ألف قتيل حتى خريف ١٩٩٦ مع خسائر مادية لا تقل عن ١٠ مليار دولار سنويا . لكن مما يلاحظ بان الملف الكردي في تركيا هو بيد الجيش حصرا وليس بيد الحكومة وأحزابها ، لذلك فان جميع الحكومات التركية كانت تعتمد خيار الحسم العسكري والأمني للمشكلة الكردية وفقا لرؤيا الجيش . لكن الزعيم اربكان تقدم بمبادرة لحل المشكلة الكردية حلا ديمقراطيا وبدأ بالاستعانة بالكاتب الكردي الإسلامي (أسماعيل ناجار) عبر النائب عن الرفاه (فتح الله أرباش) ، يذكر ان تاجار على اتصال مباشر بالزعيم الكردي عبد الله أوجلان عندما كان في بروكسل وقد شجع الأخير على اتجاه الحل السلمي رغم قناعته بان توجهات اربكان القومية المتصلبة ستحول دون ذلك . ألا أن القوى العلمانية والرئيس دميريل بالإضافة إلى الجيش لم يدعموا الحوار مع أوجلان ورفضوا التعامل معها (١٠٤). ويسجل لحكومة اربكان أنها حاولت توفير نحو ٩٠ ألف فرصة عمل بدعم من قطاع واسع من رجال الأعمال لأحياء المنطقة ذات الأغلبية الكردية .

٣- على صعيد السياسة الخارجية :

لم يكن بوسع حكومة أربكان أحداث تغيرات جوهرية في ملامح السياسة الخارجية التركية في ظل القيود المفروضة على الحكومة ومراقبة الجيش الدقيقة لأدائها ، سيما وان الزعيم اربكان قد أدرك على نحو حاسم بأن الظروف لا تسمح بانتهاج سياسة أسلامية خالصة ما جعله يحاول الظهور بمظهر الإسلامي المعتدل . وفي ذات الوقت فان اربكان كان قد تعهد بالالتزام بجميع المعاهدات الدولية التي وقعتها تركيا مع دول العالم . لكن مع ذلك فان اربكان أعرب عن تحفظه على المعاهدات التي تتناقض مع مصلحة الأمن القومي التركي ، وهو ما فسره المراقبون بانتقاد

للاتفاق المبرم بين تركيا و إسرائيل في عام ١٩٩٦ [١٠٥] . على إن أربكان لم يخفي بعد تسلمه رئاسة الحكومة امتعاضه من العلاقات بين تركيا وإسرائيل مدعيا بأن لإسرائيل أطماع توسعية تمتد إلى داخل تركيا (الفرات) وأن شعارها ونزعتها تدل على ذلك [١٠٦] . لكن الجيش التركي عمد إلى إحراج حزب الرفاه إمام مؤيديه عندما اجبر حكومة اربكان على التوقيع على معاهدة عسكرية مع إسرائيل بشأن تجديد وتصليح طائرات (F4) وإجراء مناورات عسكرية مشتركة بضغط من الولايات المتحدة [١٠٧] . نضير ذلك أنصب جل اهتمام أربكان على تحسين علاقة تركيا بمحيطها الإسلامي لذلك دشن مشواره السياسي في رئاسة الحكومة بزيارة العديد من البلدان الإسلامية وفي مقدمتها إيران التي زارها في ١٠ أب ١٩٩٦ بعد فترة وجيزة من صدور قانون (داماتو) الأمريكي الذي يحظر الاستثمارات التي تزيد عن ٤٠ مليون دولار في إيران وقد عبرت الولايات المتحدة عن امتعاضها الشديد من تلك الزيارة كما جاء على لسان السفير الأمريكي في طهران الذي ذكر (بان الزيارة قد تؤدي إلى مشكلات بين تركيا والولايات المتحدة) [١٠٨] . لكن الزعيم اربكان واصل رحلته إلى البلدان الإسلامية دون اكتراث بالانتقادات التي وجهت إليه حيث زار باكستان / اندونيسيا / سنغافورة / ماليزيا / مصر / ليبيا / نيجيريا ، بهدف التهيئة لعقد مؤتمر في تركيا يؤسس لقيام اتحاد أسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، وهو حلم راود اربكان منذ السبعينات . في حزيران ١٩٩٧ نجح أربكان في عقد مؤتمر لزعماء ٧ دول أسلامية في اسطنبول للبحث في تأسيس مجموعة الدول الإسلامية الثمانية (D8) والتي ضمت كل من إيران / باكستان / نيجيريا / بنغلادش / ماليزيا / اندونيسيا وتركيا وانظمت اليهاا مصر أخيرا [١٠٩] . وفي الخطاب الذي أفتتح به اربكان المؤتمر حدد أهداف المجموعة بتوحيد المصارف المركزية في البلدان الأعضاء وإجراء التحويلات المصرفية من خلالها وتنظيم بورصات الأموال المنقولة لهذه البلدان وقيام كل دولة بتخصيص المناطق الحرة لأجراء المبادلات الاقتصادية الحديثة فيما بينها ونقل تجاربها الاقتصادية إلى بعضها الأخر [١١٠] . وتقوم المجموعة على ٦ مبادئ هي: لا للحرب نعم للسلام / ولا للصراع نعم للحوار / لا للمعاير المزدوجة نعم للعدالة / لا للاستعمار نعم للتعاون / لا للاستكبار نعم للمساواة / نعم لحقوق الإنسان [١١١] . ويبدو أن سياسة أربكان الرامية إلى تعزيز انتماء تركيا للعالم الإسلامي قد لاقت صدى في أوساط الرأي العام التركي . ففي الاستطلاع الذي أجرته وكالة المعلومات الأمريكية سنة ١٩٩٦ أعتبر ٤٧% من عينة الاستطلاع تركيا جزء من المجموعة الإسلامية فيما أعتبر ٢٧% تركيا جزء من أوربا و١٥% قالوا بالهويتين[١١٢] . وواجهت حكومة اربكان مشكلة تجديد قوات (المطرقة) الأمريكية المرابطة في

الأراضي التركية لحماية الأكراد في شمال العراق وتقتضي الإشارة هنا إلى أن أربكان كان له موقفا متشددا من قوة المطرقة الأمريكية منذ عام ١٩٩١ حيث كان يعتبرها قوة استعمارية تعمل على تقسيم العراق وتركيا وهي ترتبط بالمخابرات الأمريكية وحين تمت مناقشة التجديد لقوة المطرقة في البرلمان التركي أعرب اربكان عن عدم موافقته على التجديد ألا بشروط تضمنت :- [١١٣]

أ- رفع الحظر المفروض على العراق فيما يتعلق بالتجارة مع تركيا أسوة بالأردن .

ب- زيادة طاقة خط أنبوب البترول المار بتركيا .

ج- منح أنقرة عددا من الطائرات والفرقاطات التي تحتاجها .

د- حماية وحدة التراب العراقي .

هـ- تقديم مساعدات مالية للتركمان في شمال العراق .

وقد وافقت الولايات المتحدة على تلك الشروط باستثناء شرطي ، نقل مركز التنسيق العسكري إلى داخل الحدود التركية ورفض الحظر الاقتصادي والتجاري بين العراق وتركيا . وقد اعتبر اربكان قبول قوات التحالف لشروطه انتصارا للحزب وتحديدا للقوات في نفس الوقت [١١٤] . وعلى نحو الأجمال يمكن القول بان سياسة اربكان الخارجية مثلت إرادة تركية جديدة لوصل ما قطعته النخب العلمانية مع العالم الإسلامي على نحو تكون فيه تركيا قوة مضافة إلى العالم الإسلامي وليس خصما له .

المبحث الرابع

الانقلاب الأبيض وحظر نشاط حزب الرفاه

تحفظات الجيش على سياسة حكومة (اربكان) :

أخذت سياسات حزب الرفاه ونشاطات زعيمه (اربكان) التي اتسمت بالاستعراضية تثير الجيش منذ تشكيل الحكومة الائتلافية في ٢٩ حزيران ١٩٩٦ . وعبر الجيش عن عدم ارتياحه بشكل خاص تجاه العديد من السياسات الاربكانية ومن ذلك [١١٥] :

١- إقدام (اربكان)على اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير ذات الطابع الديني كمسألة التوسع في فتح المؤسسات الدينية وتقديم مشروع قانون يسمح بحرية ارتداء الحجاب في الجامعات والمكاتب الحكومية والدعوة إلى إعادة فتح جامع (أيا صوفيا) واقتراح بناء مسجد في ميدان التقسيم باسطنبول [١١٦] .

٢- عدم رضا الجيش عن اندفاع (اربكان) الزائد في حل المسألة الكردية في البلاد حلاَ سلمياَ ومحاولته إجراء تفاوض غير مباشر مع حزب العمال الكردستاني (PKK) ودعوته إلى نبذ أسلوب القوة في التعامل مع الحركة الكردية المسلحة . يشار في هذا الصدد إلى أن الملف الكردي في تركيا يحتكره الجيش ويعالج وفق خيار الحسم العسكري والأمني ولا يتاح للحكومات التركية التعاطي معه خارج هذا السياق .

٣- عدم توافق الجيش مع نهج (اربكان) في توثيق تعاون تركيا مع دول الجوار خاصة إيران وسوريا والعراق ، وقيام اربكان بزيارة إيران في ١٠ أب ١٩٩٦ رغم تحفظ الجيش على الزيارة بسبب توتر علاقات الولايات المتحدة مع إيران وصدور قانون (داماتو) الأمريكي . وإعلان اربكان بأن سوريا لا تدعم نشاطات حزب العمال الكردستاني رغم تقديم معلومات استخبارية من الجيش بوجود الدعم .

٤- تباطؤ اربكان في انجاز الاتفاق العسكري مع إسرائيل في مجال الصناعات العسكرية ومحاولته تجميد اتفاق الحكومة السابقة مع إسرائيل الموقع في شباط ١٩٩٦ . بمقابل إعلان اربكان خلال زيارة رفسنجاني إلى تركيا في ٢١/ ١٢ / ١٩٩٦ عن تعاون تركيا مع إيران في مجال الصناعات والمسائل العسكرية [١١٧] .

لكن ما اثأر الجيش أكثر وأجج مشاعره العدائية ضد حزب الرفاه وزعيمه اربكان قيام رئيس بلدية (سنجان) وهو من حزب الرفاه ويدعى (بكير بيلديز) في ٣ شباط ١٩٩٧ بتنظيم احتفال ديني بيوم القدس دعا إليه السفير الإيراني (محمد رضا باقري) ورفعت فيه إعلام الجهاد الإسلامي وحماس وألقى فيه السفير الإيراني خطاباَ دعا فيه المسلمين الأتراك إلى المضي قدماَ في تطبيق الشريعة الإسلامية [١١٨] . وقد ندد الجيش والأحزاب العلمانية بخطاب باقري واعتبروه تدخلاَ إيرانيا في الشؤون التركية فضلاَ عن اعتبارهم الاحتفال بمثابة تحدياَ للدولة العلمانية ما دفع الجيش في اليوم التالي إلى إنزال دباباته في شوارع سنجان ووضع يلدز في الحجز [١١٩] .

في خضم تلك الأوضاع بدء الجيش يتحرك للإطاحة بحكومة اربكان ، وعقدت قياداته اجتماعات متواصلة خلال الفترة من ٢٢ – ٢٥ ك٢ ١٩٩٧ تسربت عنها معلومات تشير إلى أن رئيس الاركان (إسماعيل حقي قره داي) أشار إلى تعاظم الأخطار التي تهدد البلاد وان وظيفة الجيش هي حماية تركيا من الأخطار الخارجية والداخلية [١٢٠] .

وصرح الرئيس (ديمريل) بأن الجيش قلق مما يحصل في البلاد ولابد من الاستفادة من تجارب الماضي التي قام بها الجيش في التدخل في سنوات / ١٩٦٠ ، ١٩٩٧١ ، ١٩٨٠ /.

وساندت الأحزاب العلمانية الجيش والرئيس ديمريل في موقفهما وتقدمت في ٥ شباط ١٩٩٦ باقتراح إلى البرلمان بحجب الثقة عن حكومة اربكان باعتبار أن الجمهورية التركية الديمقراطية والعلمانية أصبحت مهددة [١٢١] . في خلال ذلك اخذ موقف الجيش من حزب الرفاه يتصاعد أكثر فأكثر وأعلن ناطق عسكري في ٢٥ شباط ١٩٩٧ بأن نشاطات الإسلاميين في تركيا باتت تشكل خطراً اكبر من خطر النشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني . وتوالت تصريحات قادة الجيش بشأن تفاقم خطر الأصولية الإسلامية . وأعلن قائد القوات البحرية الجنرال (غوفين اركايا) بأن النشاطات الأصولية الدينية أصبح المشكلة الرئيسة في تركيا وان التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني أصبح في المرتبة الثانية بعد أن تقدمت عليه حركة التطرف الديني [١٢٢].

ويستنتج من ذالك بأن الجيش قد عزم على إسقاط اربكان من رئاسة الحكومة وما هي ألا مسألة وقت لا أكثر ، لكن في كل الأحوال ليس من خلال انقلاب عسكري بعد ما لمحت الولايات المتحدة بإمكانية فرض حظر تسليحي واسع النطاق على تركيا في حالة وقوع الانقلاب [١٢٣] . في ذات الوقت فأن تقديرات الجيش رجحت بأن المجتمع التركي غير مستعد لتقبل انقلاب عسكري مباشر في ظل تزايد شعبية حزب الرفاه واتساع قاعدته التنظيمية التي أصبحت تستوعب أكثر من (٤،٢ مليون عضو) وقرابة ٦ ملايين مناصر ولديه اعلي نسبة من المقاعد البرلمانية (١٥٨) بين الأحزاب التركية [١٢٤] . وتعززت قناعة الجيش في عدم تنفيذ انقلاب مباشر بعد نشر نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد (بيأر– غالوب) بين ٢٥ – ٢٨ نيسان ١٩٩٧ وشمل عينة من (١٠٠٩) شخص في ١١ محافظة ونشرت نتائجه في أيار ١٩٩٧ وجاءت نتيجة الاستطلاع بأن أقلية ضئيلة جدا لا تتجاوز (١١،٤ %) تؤيد الانقلاب العسكري فيما دعت نسبة (٤٢،١%) إلى الخروج من المأزق بأجراء انتخابات نيابة مبكرة . وأيدت نسبة(٢٨،١%) باستمرار الإتلاف مع ضرورة الانسجام مع مطالب الجيش ، فيما رأت نسبة (١٨،٤%) تشكيل حكومة ائتلافية جديدة [١٢٥] .

لذالك اتجه تفكير الجيش نحو توجيه إنذار شديد اللهجة إلى الزعيم اربكان من خلال مجلس الأمن القومي عبروا فيه عن إحباط الجيش المتزايد خلال ثماني أشهر في ظل حكومة الرفاه الائتلافية باعتبارها سلسلة انتكاسات للجمهورية العلمانية . وقد عقد المجلس اجتماعه بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وقادة الجيش ، وخلال الاجتماع تقدم قادة الجيش إلى اربكان بـ(١٨) مطلباً واجبة التنفيذ خلال ٢– ٣ أشهر أهمها:[١٢٦]

أولا :– قرارات ٢٨ شباط ١٩٩٧

١- منع إي دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الإسلامية .

٢- إيقاف شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية .

٣- فرض قيود صارمة على ارتداء الملابس الدينية ومنع ارتداء أزياء تتعارض مع تلك المنصوص عليها في القانون بأي شكل من الإشكال .

٤- فرض إجراءات للحيلولة دون خرق الإسلاميين المتشددين لأجهزة الدولة .

٥- رقابة صارمة على المؤسسات المالية التي تديرها الجمعيات الدينية

٦- فرض رقابة مشددة على شراء البنادق القصيرة الماسورة التي تقبل عناصر أسلامية على شرائها .

٧- أحياء المادة (١٦٣) من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني (أدخلت هذه المادة في عهد حكومة حزب الوطن الأم في عام (١٩٩١) .

٨- إلزام الحكومة بالمراقبة الدقيقة لجهود إيران الرامية إلى زعزعة النظام السائد في تركيا ومواجهتها حيثما كان ذالك ضرورياَ .

٩- تحريم العمل بصورة مطلقة ضد النظام الديمقراطي العلماني المفروض بقوة القانون .

١٠- التطبيق الكامل لجميع القوانين التي وردت في المادة (١٧٤) من الدستور التي تتعلق بعدم مس الإصلاحات التي اعتمدت في ضل الجمهورية التركية منذ تأسيسها عام ١٩٢٣ .

١١- على المدعيين العامين في تركيا اتخاذ إجراءات فورية ضد أي عمل يعتبر انتهاكاَ لهذه القوانين . أما المؤسسات الدينية التي تنتهكها فتغلق .

١٢- العمل مجدداَ على جعل السياسات التعليمية مشمولة بقانون (توحيد التعليم) ويجب زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى ثمان سنوات وتحديد عدد المدارس التي تعد رجال الدين وتحويل العدد الفائض إلى مدارس مهنية ١٣- إغلاق مدارس تعليم القرءان التي يديرها أصوليون وربط بقية المدارس بوزارة التعليم .

١٤- مسائلة الأحزاب على تصريحات وبيانات رؤساء البلديات التي ينتمون إليها .

١٥- منع تسلم مجالس البلدية تمويلاَ من المنظمات الدينية في أوربا .

١٦- منع إقامة المسجد في حي تقسيم وهو احد أحياء أنقرة الذي يعد احد معاقل العلمانية في هذه المدينة .

حزب الرفاه وقرارات ٢٨ شباط

عبر الزعيم (اربكان) في البداية عن رفضه لمطالب الجيش ال (١٨) مؤكداً بأن السياسات الحكومية تصنع في البرلمان وليس في مجلس الأمن القومي * والمجلس ما هو ألا هيئة استشارية . لكن اربكان كان يدرك بأن الجيش جاد في تنفيذ مطالبه وما عليه ا لا الاستفادة من الوقت لتنفيذ تلك المطالب تدريجياً . لذالك حاول اربكان أقناع كوادر حزبه بالتعامل الواقعي مع تلك المطالب والعمل على عدم التصعيد مع الجيش وفي ذات الوقت بدأ اربكان يخفف من غلوائه . فأعلن في ٣ آذار ١٩٩٧ بأن قادة الجيش وأعضاء الائتلاف الحكومي ورئيس الوزراء هم جميعاً في انسجام تام . لكن الجيش رد بسرعة على اربكان بأن القوات المسلحة لا تتسجم ألا مع الذين يعملون من اجل تطبيق المبادئ الأساسية للجمهورية العلمانية التي نادى بها أتاتورك [١٢٧] . مما اضطر اربكان إلى الرد بأن مجلس الأمن القومي هو هيئة استشارية لا يمكنه الطلب من الحكومة اعتماد قوانين محددة وتحت استمرار ضغط الجيش اضطر اربكان إلى التوقيع في ٣/٥/ ١٩٩٧ على خطة تنفيذ تلك المطالب من دون تغيير . وتقتضي الإشارة هنا على أن خطة التنفيذ ترتبط بالعديد من المبررات ، فأضافه إلى ضغط الجيش وتناقص الأغلبية البرلمانية لحكومته ، فأن اربكان يدرك بأن وقوع معظم الوزارات المعنية بتنفيذ تلك المطالب ضمن نصيب حزب (شيلر) في الحكومة سيتيح لحزبه مواصلة تدعيم البيروقراطية الحكومية بأنصاره والاستعداد لأجراء انتخابات مبكرة [١٢٨] . بالإضافة إلى ذلك اعتقد اربكان إن بمقدوره كسب الوقت من خلال التنفيذ التدريجي لمطالب الجيش على ثلاث مراحل على أمل أن يستكمل العام الثاني لرئاسته الحكومة وربما ليفض الائتلاف مع شيلر قبل حزيران ١٩٩٨ ويدعو إلى انتخابات مبكرة قد تمنحه أغلبية برلمانية تؤهله تشكيل الحكومة بمفرده .

احتدام المواجهة بين الجيش واربكان

احتدمت المواجهة بين الجيش واربكان واصطفت القوى العلمانية ممثلة بالأحزاب والرئيس ديمريل والمحكمة الدستورية لإسقاط حكومة اربكان ، وبدأت الضغوط تمارس على شيلر للانسحاب من الحكومة الائتلافية ، في ذات الوقت بدأ الجيش يوجه الاتهامات إلى الشركات الإسلامية التركية الكبرى بتمويل الحركات الأصولية وعزز تلك الاتهامات بإصدار رئاسة الاركان التركية تعليمات في ٦/ ٦/ ١٩٩٧ إلى كافة الوحدات العسكرية بعدم التعامل مع شركات السلع الغذائية والكهربائية التابعة للقوى الرجعية مع صدور حكم بتجميد (١٠٠مليون) دولار من أرصدة مجموعة من هذه الشركات في ١٧ / ٦ / ١٩٩٧ بدعوى دعمها مادياً للنشاط الإسلامي [١٢٩] . ولم تكتفي المؤسسة العسكرية بذالك بل عمدت إلى تنظيم ندوات واسعة ابتدءا من ١٠/ ٦ /

١٩٩٧ بمشاركة صحفيين وأساتذة جامعات وقضاة ودبلوماسيين لبحث مخاطر التيار الإسلامي . وفي ذات الوقت تم الإيعاز إلى المحكمة الدستورية للنظر في الدعوى التي تطالب بحظر نشاط حزب الرفاه [١٣٠]. إما الرئيس (دمريل) فقد شارك بالضغوطات التي مورست على اربكان لحمله على الاستقالة ، فوجه له رسالة جاء فيها (هنالك اعتقاد سائد بأنكم انحرفتم عن طريق الجمهورية العلمانية وانأ واثق بهذا الاعتقاد وثمة استياء بسبب موقف حكومتكم واقتناعي أيضا أن النظام في خطر ولا تستطيع تركيا في أي شكل من الإشكال أن تنحرف عن النظام العلماني والديمقراطي ، ويثير بعض مبادرات حكومتكم ونشاطاتها ردود فعل سلبية من الرأي العام وإذا ما تمسكتم كحكومة بموقفكم الحالي فالاستياء يعم صفوف الجيش والجامعات والشارع ويتعين تجنب اتخاذ المبادرات التي من شأنها أن تؤجج الاستياء) [١٣١] .

وفي ذات السياق وقبل اقل من أسبوع على اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٦ / ٤/ ١٩٩٧ الذي خصص لمناقشة مدى التزام الحكومة بتنفيذ مطالب الجيش ، عبر الرئيس دمريل عن أسفه (لأن الدستور لا يخوله الحق في الدعوة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة باعتبارها السبيل الوحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة والجيش و إقحام الدين في السياسة واستخدامه أداة للوصول إلى إغراض بعينها [١٣٢] . أما دور الأحزاب العلمانية في الضغط على اربكان فتمثل بمحاولة حجب الثقة البرلمانية عن حكومة الاربكان لأكثر من عشر محاولات منذ تشكيل الحكومة ، وفي ذات الوقت سعت تلك الأحزاب إلى تشكيل حكومة من دون مشاركة حزب الرفاه ، فضلاً عن ذالك لم تكتفي تلك الأحزاب بالترحيب ببيان مجلس الأمن القومي الذي اعتبرته كسباً للديمقراطية لأنه اجبر حزب الرفاه على التراجع عن تحركاته الرجعية ، وإنما اتجهت إلى تحريض الجيش للإطاحة بأربكان وحظر نشاط حزبه [١٣٣] . وفي سياق ذالك طالب (اجويد) زعيم حزب اليسار الديمقراطي بإقالة حكومة اربكان واستبدالها بمجلس الأمن القومي . من جانبه فسر (مسعود يلماز) زعيم حزب الوطن الأم قلق الجيش من ممارسات اربكان بعاملين أساسيين أولهما جهود حزب الرفاه الحثيثة في إدخال كوادره في معظم مؤسسات الدولة خصوصاً في دوائر وزارة التربية الوطنية وثانيهما سعي حزب الرفاه إلى تسليح قواعده خصوصاً في محافظتي (قونيه وسيواس) وغيرها من المحافظات الحساسة حيث تسجل مبيعات البنادق ذات الفوهتين انفجاراً مذهلاً هذا فضلا عن ظهور بعض العناصر الحزبية المرافقة لأربكان في زى موحد [١٣٤] ويخلص يلماز إلى أن مثل هذه المظاهر لا تعكس مجادلة سياسية بل مواجهة مسلحة ، مذكراً بقول اربكان عام ١٩٩٤ أن الوصول إلى السلطة يتم عن طريق الدم أو بدونه [١٣٥] . وليس من شك بأن كلام يلماز

ينطوي على دعوى صريحة لحضر نشاط الرفاه وإسقاط حكومته الائتلافية . ونظير تلك المواقف تصاعدت حدت الصراع بين الزعيم اربكان والجيش ، وأراد اربكان أن ينقل الصراع إلى البرلمان من خلال الحصول على موافقة شيلر لمناقشة المطالب في البرلمان . ألا أن الخوف من وقوع مواجهة بين الجيش والبرلمان والتي قد تعرض البلاد للخطر ، والضغط الذي مارسته الصحافة المعادية للرفاه ،ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان (مصطفى قلحلي) كل ذالك حال دون مناقشة الموضوع في البرلمان [١٣٦] .

وفي خطوات تصعيديه متبادلة بين الجيش والقوى العلمانية من جهة وحزب الرفاه من الجهة الأخرى ، كادت الأوضاع في تركيا أن تتفجر ووقعت مشادات كلامية عنيفة في البرلمان في ٢٤ نيسان ١٩٩٧ بين نواب حزب الرفاه من جهة و(اجويد) زعيم حزب اليسار الديمقراطي و(دينز بايكال) زعيم حزب الشعب الجمهوري من الجهة الأخرى . وعقب ذالك عقد مجلس الأمن القومي جلسة طارئة في ٢٦ نيسان ١٩٩٧ لمناقشة مدى تطبيق الحكومة للإجراءات التي طالب بها المجلس ، وازدادت حدة المواجهة بين الجيش واربكان إلى الحد الذي هدد الجيش بالانقلاب ، ما دفع ببعض قادة حزب الرفاه الذين أحسوا بالخطر بمطالبة الزعيم اربكان تقديم استقالة الحكومة لعدم إمكانية العمل في ظل المواجهة القائمة مع الجيش سيما وان استطلاعات الرأي التي نظمتها صحيفة (توركش ديلي نيوز) في أنقرة واسطنبول وازمير اظهر أن ٧٢% من المشاركين يؤيدون فض الائتلاف الحاكم بينما أيد (٦٦%) إجراء انتخابات مبكرة [١٣٧] .

وعلى اثر ذالك ونتيجة للاستقطاب الحاد والعنيف بين الجيش وحزب الرفاه ، عقدت الحكومة اجتماعا في ١٨ / ٦ /١٩٩٧ للتباحث في شأن (الطلاق الاختياري)، حيث طلبت شيلر من اربكان في هذا الاجتماع أن يتخلى لها عن رئاسة الحكومة لإنهاء النزاع المتفاقم بين الجيش والحكومة واحتواء التمرد داخل حزبها ولحين أجراء انتخابات مبكرة في أواخر عام ١٩٩٧ . ووافق اربكان على طلبها لكنه شدد على أهمية أجراء الانتخابات في غضون ثلاثة أشهر وذالك قبل الموعد الذي ستبت فيه المحكمة الدستورية بالدعوى التي رفعها رئيس الادعاء العام لحظر حزب الرفاه وهي ستة أشهر . في ذات الوقت أعرب اربكان عن أمله بضم (محسن يازجي اوغلوا) زعيم حزب الوحدة الكبرى إلى الائتلاف وهو يمتلك (٨) مقاعد برلمانية لتعزيز الأغلبية البرلمانية [١٣٨] .

وبناءاً على ذالك تقدم اربكان باستقالة حكومته إلى الرئيس (ديمريل) في ١٨ /٦ /١٩٩٧ وأرفق مع كتاب الاستقالة تعهداً من طرفي الائتلاف ومعهم حزب الوحدة التركي بالقدرة

على تشكيل ائتلاف حكومي يمتلك الأغلبية البرلمانية . لكن الرئيس (ديمريل) أذعن لضغوط الجيش وكلف مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم وهو لا يملك أغلبية برلمانية لتشكيل الحكومة الجديدة ، لتنطوي بذالك صفحة أول حكومة إسلامية في تركيا العلمانية .

ثانيا : حظر حزب الرفاه ومحاكمة زعمائه

كشفت عملية إقصاء حزب الرفاه عن السلطة عن ثلاث مؤشرات أساسية بالنسبة للنظام السياسي في تركيا :-

أولهما تنفذ الجيش في الحياة السياسية ، وثانيهما هشاشة الديمقراطية في تركيا ، وثالثهما استمرار أزمة الهوية في المجتمع والدولة في تركيا . فخلال احتدام الصراع بين الجيش واربكان رئيس الحكومة الائتلافية تم فتح ملف ضد اربكان وحزب الرفاه ورفعت دعوى من قبل المدعي العام أمام المحكمة الدستورية استنادا إلى ملف نشرته صحيفة (حرييت) العلمانية المعادية لحزب الرفاه تضمن تهجم الزعيم اربكان على النظام العلماني في تركيا لكونه جلب الفقر والتخلف للبلاد ، وتصريح اربكان ورد في صحيفة الأنباء الكويتية في ٣١ ك ١ ١٩٩٣ ، وفي نفس التصريح الذي أدلى به اربكان للصحيفة اتهم أتاتورك بأنه أعلن الحرب على الإسلام وانه قام بتحويل المساجد إلى اصطبلات عبر فرض العلمانية على الشعب التركي عام ١٩٢٦ [١٣٩] وجاء في الدعوى بأن الرفاه أراد إدخال البلاد في دوامة نشاطات تنتهك المبادئ العلمانية المثبتة في القانون الأساسي لتركيا وان تصريحات اربكان مخالفة أيضا لقانون الأحزاب السياسية في تركيا . واثر رفع الدعوى عقد المدعي العام التركي (فورال سافاش) مؤتمراً صحفياً في ٢١ مايو ١٩٩٧ اتهم فيه حزب الرفاه بجر تركيا إلى حرب أهلية كما اتهم السياسيين الرفاهيين بالخيانة . وقد اشتمل ملف الاتهام على (١٨) صفحة ضمنها رئيس الادعاء العام قائمة بانتهاكات الحزب تراوحت بين ارتداء أزياء أسلامية في الجامعات ودفاعه العتيد عن المدارس الدينية . ما دفع نائب رئيس حزب الرفاه في حينها (عبد الله غول) إلى التعليق على لائحة الاتهام بالقول بأنها تضمنت وثائق غير قانونية ولا أساس لها ، لذالك سنجعل رئيس الادعاء العام نفسه يمثل أمام القضاء [١٤٠] . وبرغم استقالة اربكان من رئاسة الحكومة ألا أن إجراءات دعوى حضر حزب الرفاه استمرت قائمة، ما دفع بأربكان و ٥٠ محاميا إلى تهيئة الدفوعات اللازمة للدفاع عن الحزب . في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧ بدأت جلسات المحاكمة في المحكمة الدستورية العليا ومثل اربكان وهو يحمل معه (٤١٥) صفحة من الدفوعات . وبعد أن أتم الادعاء العام اتهاماته في ١٨ ك١ / ١٩٩٧ ، باشر اربكان تقديم دفوعه التي استمرت ثلاثة أيام تحدث فيها على مدار (١١ ساعة) في ١٦ يناير

١٩٩٨ اتخذ قرار الإغلاق في المحكمة الدستورية العليا بأغلبية (٩) أصوات ضد صوتين وأعلن القرار في مؤتمر صحفي عقده رئيس المحكمة الدستورية (احمد نجدت سيزار) ونشر القرار في الجريدة الرسمية في ٢٢ شباط ١٩٩٨ و ينص قرار المحكمة الدستورية على ما يأتي :- (١٤١)

- نظرا لأعمال المخالفة لمبدأ العلمانية للجمهورية فقد تقرر إغلاق حزب الرفاه حسب المادة ٦٨ و٦٩ من الدستور وحسب البند (ب) من المادة ١٠١ والفقرة (أ) من المادة ١٠٣ من قانون الأحزاب السياسية بأكثرية الأصوات مع صوتين معارضين للإغلاق هما صوتا (هاشم قليج) (وساجد أدالي) .
- ونظرا للتصريحات والنشاطات التي قام بها (نجم الدين أربكان) نائب محافظة (قونيه) وشوكت قازان نائب محافظة (قوجه لي) وأحمد تكدال نائب محافظة (أنقرة) وإبراهيم خليل تشيلك نائب محافظة (شانلي أورفة) والتي أدت إلى إغلاق الحزب بسبب مخالفتها لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ من الدستور فقد تقرر بالإجماع أبطال عضويتهم في المجلس النيابي حال نشر هذا في الجريدة الرسمية .

- ونظرا للتصريحات والنشاطات التي قام بها أعضاء الحزب (نجم الدين اربكان) و (شوكت قازان) و (أحمد تكدال) و (شوقي يلماظ) و (حسن حسين جيلان) و (أبراهيم خليل) و (شكري قارة تبة) والتي أدت إلى إغلاق الحزب حسب الفقرة الثامنة من المادة التاسعة والستين من الدستور فقد تقرر بالإجماع من حظر تأسيس أو عضوية أو أدارة أو رقابة أي حزب سياسي مدة خمس سنوات تبدأ من تأريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية .
- تقرر بالإجماع استمرار التدبير المتخذ بتأريخ ١٢ / ١ / ١٩٩٨ (إغلاق حزب سياسي) القاضي بعدم تسديد مبلغ ١ تريليون و٢٣٦ مليون ليرة (٥ ملاين دولار) إلى الحزب حتى نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

وعن الأسباب الموجبة لحظر النشاط السياسي لأعضاء الحزب المشار أليهم فمنها بالنسبة (لأربكان) استضافته لزعماء طرق دينية محظورة أساسا على مائدة الإفطار والإدلاء بتصريحات تشير إلى احتمال استخدام العنف للوصول إلى السلطة حيث قال (سنصل إلى السلطة ولا نعرف ما أذا كان سيتم بشكل دموي أو غير دموي) وفيما يتصل (بشوكت قازان) نائب رئيس حزب الرفاه ووزير العدل سابقا مطالبته في يوليو ١٩٩٦ بتدريس العلوم الدينية والأخلاق داخل السجن . وبالنسبة ل(أحمد تكدال) زعيم حزب الرفاه منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٨٧ اعتباره أن أسم الكادر

السياسي الذي يريد تأسيسه (نظام الحق) في تركيا هو حزب الرفاه . وبالنسبة ل(شوقي يلماظ) إعلانه أنه سيحاسب كل من لا يأخذ صلاحياته من رسول الله (ص) . وبالنسبة ل(حسن حسين جيلان) قوله عام ١٩٩٢ عندما كان في هولندا (استولينا على الجامعة وخدعنا أجاويد وفتحنا مدارس الأئمة والخطباء ولو كانت خطتنا بشأن المدارس العسكرية تحققت لكانت الدنيا تغيرت) . وبالنسبة ل(إبراهيم خليل تشيلك) قوله أنه أذا أغلقت معاهد الأئمة والخطباء الدينية فسوف تراق الدماء وستكون تركيا أفظع من الجزائر . وبالنسبة لـ(شكري قارة تبة) قوله أن هذا النظام يجب أن يتغير .

ثالثا : تداعيات حظر حزب الرفاه

عبر قرار حظر حزب الرفاه عن عمق أزمة الديمقراطية في تركيا خصوصا ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير وفي هذا السياق قال عضو المحكمة الدستورية الذي عارض قرار الحظر (هاشم قليج) في معرض رفضه للقرار بأن حرية التعبير عن الفكر هي إحدى الركائز المهمة في المجتمع الديمقراطي حتى لو سببت إزعاجا أو غضبا أو حتى صدمة للدولة ، وبدون اخذ حرية التعبير في نظر الاعتبار لا يمكن التفكير في مجتمع ديمقراطي بأي شكل كان. وأضاف بأنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في بلد يعتمد على الفكر الأحادي . وفي السياق ذاته أشار العضو الأخر في المحكمة الدستورية الذي اعترض أيضا على قرار إغلاق حزب الرفاه (ساجد ادالي) بأن النظام الذي يحكم على الحزب الذي يحاول أثبات اتجاهاته بالغلق لا يمكن أن يكون مع الديمقراطية [١٤٢] . نستنتج من ذالك بأن قرار إغلاق حزب الرفاه قد شوه كثيرا من وجه الديمقراطية في تركيا ووضع مشروعية الدولة التركية على المحك وجعل حتى حلفاء تركيا الغربيين يعبرون عن رفضهم لقرار حظر نشاط حزب الرفاه . حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية (مارلين او لبرايت) أن هذه الخطوة ستلحق الضرر بالديمقراطية في تركيا . في ذات الوقت أعلنت بريطانيا التي كانت تترأس الاتحاد الأوربي بأنها ستبحث مع شركائها الأوربيين في اتخاذ موقف مشترك [١٤٣] .

أما حزب الرفاه وزعيمه اربكان فلم يفاجئ بالقرار لأنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها إغلاق حزب ذو نزعة أسلامية ، فقد سبق أن تم حظر (حزب النظام الوطني) عام ٧١ و (حزب السلامة الوطني) عام ١٩٨٠ وهما أحزاب شكلهما الزعيم اربكان قبل الرفاه . وعقد الزعيم اربكان مؤتمراً صحفيا قال فيه انه يحترم قرار المحكمة حتى لو كانت قراراتها خاطئة لأن قضية الرفاه هي قضية الأمة بأسرها وان الشعب التركي اثبت في كل مرة انه يقف مع المظلوم ، وأضاف بأنه

سيلجأ إلى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان [١٤٤] . في ذات الوقت طلب من أعضاء حزبه المحضور بالتزام الهدوء وعدم الانجرار وراء من يريد شق الصفوف واختلاق الفتن . جدير بالذكر أن الزعيم اربكان كان قد أوعز بتشكيل حزب بديل للرفاه باسم حزب الفضيلة (FP) برئاسة إسماعيل البكتين قبل قرار إغلاق الرفاه في ١٧ ديسمبر ١٩٩٧ انتقل إليه كل أعضاء حزب الرفاه .

الخلاصة والاستنتاجات

١- أن الكمالية كفلسفة شمولية وعقيدة سياسية ذات طابع علماني بدأت تتقهقر وتطوي صفحتها في الربع الأخير من القرن العشرين ، شأنها في ذلك شأن الأيديولوجيات الكبرى التي انبثقت وتلاشت في القرن العشرين كالنازية والفاشية والشيوعية . وذلك جراء بزوغ الإسلام السياسي وانتقاله السريع من هامش الحياة السياسية في تركيا إلى مركز السلطة والقرار ، حيث أدى الصعود السريع لحزب الرفاه وحصوله على أعلى المقاعد البرلمانية إلى ولادة مرحلة جديدة في تركيا عرفت بمرحلة (**ما بعد الكمالية**) أو (**الجمهورية الثانية**) .

٢- أن تنامي الحركة الإسلامية في تركيا منذ ثمانينيات القرن العشرين والتي أطلق عليها **بفترة الإحياء الإسلامي الثانية** أو **الطفرة الإسلامية** ، تمخض عنها وصول حزب الرفاه إلى قمة الهرم السياسي وتشكيله الحكومة لأول مرة في تاريخ تركيا الحديثة في عام ١٩٩٦ مما شكل انعطافا تاريخيا ليس في مسيرة الإسلام السياسي في تركيا وحسب وإنما في مسيرة النظام السياسي التركي ككل .

٣- أن الانتصارات المتواترة التي حققها حزب الرفاه منذ مطلع التسعينيات دفعت بالأحزاب العلمانية بأطيافها المختلفة ليس فقط نحو الاهتمام بالقضايا الدينية كمحاولة لاستقطاب الناخبين المندفعين خلف الرفاه ، والاعتراف بأن الإسلام يشكل جوهر الوجدان التركي ، وإنما تجاوز ذلك إلى قيام العديد من نواب تلك الأحزاب بتبني اقتراحات أسلامية تدعو إلى فتح جامع (أيا صوفيا) والمطالبة ببناء مسجد في حديقة القصر الجمهوري بأنقرة ، وتشريع قانون يرمي إلى تعطيل العمل في الدوائر الحكومية لتمكين الموظفين الحكوميين من أداء صلاة الجمعة

٤- عكس الصعود المدوي لحزب الرفاه تجذر الإسلام في السلوك الانتخابي وتحول الرأي العام التركي صوب الإسلام والتيارات السياسية المعبرة عنه وعلى نحو أصبح فيه الإسلام السياسي جزء أساسيا من المجتمع والعمل السياسي في تركيا ، وأن محاولات استئصاله بأسلوب قسري أو منعه من المشاركة في القرار السياسي لم تعد ممكنة .

٥- أن مشاركة حزب الرفاه مع الأحزاب العلمانية في حكومة ائتلافية فتح أبواب الحوار بين القوى الإسلامية والقوى العلمانية وجسد اعترافا متبادلا بينهما وتخليا عن الأساليب القديمة ذات الطبيعة الأستئصالية الرافضة للتعاون أو تقوم على إلغاء الأخر ليحل محلها أسلوب الاستيعاب المتبادل . وحصل شبه تفاهم بين الطرفين العلماني والإسلامي على أمكانية الانتقال من حتمية التقاطب والتجاذب الحاد إلى أمكانية أدارة الاختلاف بينهما في أطار التجربة الديمقراطية . وانعكس ذلك بشكل واضح في تلطف الخطاب الإسلامي والتعامل العقلاني في رؤية المشكلات التركية ومعالجتها من قبل حزب الرفاه .

٦- بالرغم من أن حزب الرفاه عبر عن تمسكه بالرؤيا الإسلامية في معالجة المشكلات التركية واستمراره في معاداة الأيديولوجية الغربية ألا أنه أثبت بأنه حزب (براغماتي) من خلال ائتلافه مع أطراف ذات أيديولوجيا بعيدة عنه ، وأدراك زعمائه لمتطلبات الواقع السياسي التركي خصوصا فيما يتعلق بالتزامات تركيا الخارجية .

٧- نجح حزب الرفاه في الاستفادة من بعض التطورات الخارجية كالوضع في البوسنة وحرب الخليج الثانية وتردد الاتحاد الأوربي في ضم تركيا إلى المجموعة الأوربية كعضو كامل العضوية في تعزيز الهوية الإسلامية للفرد التركي ودفعه للتعاطف معه .

٨- أن تجربة حزب الرفاه في الحكم لم تكن تمثل تحديا للمبادئ العلمانية والنظام الديمقراطي في البلاد ، إنما على العكس من ذلك فأن الديمقراطية التركية ترسخت وأصبحت أكثر ليبرالية بمشاركة حزب الرفاه في الحكم .

٩- أن وصول حزب الرفاه إلى قمة السلطة في تركيا أثار القوى الدولية النافذة أيضا وبخاصة الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية وإسرائيل التي خشيت على مستقبل النظام العلماني في تركيا واحتمالات قيام دولة إسلامية على غرار ما حصل في إيران ، ما دفعها إلى تشجيع الجيش على التخلص من حكومة حزب الرفاه لكن من دون انقلاب عسكري .

١٠- أن استجابة حزب الرفاه وزعيمه (أربكان) المطلقة لمتطلبات النظام العلماني وتحالفات تركيا الخارجية خصوصا بعد تشكيل الحكومة الائتلافية ، لم تشفع لحزب الرفاه بالاستمرار في السلطة وتحميه من الحظر ومحاكمة زعمائه .

١١- أن الاستقطاب الحاد والتجاذب الشديد بين القوى العلمانية والحركة الإسلامية أدى في نهاية المطاف إلى إقصاء حزب الرفاه عن السلطة رغم أن حزب الرفاه قد تميز عن معظم حركات

الإسلام السياسي في العالمين العربي والإسلامي بالالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية في تركيا ولم يسجل ضده أي انتهاك لأصول الديمقراطية

١٢- أن إسقاط حكومة حزب الرفاه بما عرف بالانقلاب الأبيض أو انقلاب ما بعد الحداثة ، عبر عن هشاشة التجربة الديمقراطية في تركيا ، لأنه ثبت أن الجمهورية هي التي تقود الديمقراطية وليس العكس وحيث إن الدولة هي التي تنتج الحقوق في ظل الجمهورية وأن الشعب هو الذي ينتج الحقوق في ظل الديمقراطية لذلك فأن الجمهورية تخلق المواطن أولا ثم الفرد ، فيما الديمقراطية تخلق الفرد أولا ثم المواطن . لذلك يأخذ المفكر السياسي اللامع (متين هيبر) على التجربة الديمقراطية في تركيا بكونها تعبر عن قطاع راسي في الدولة ولم تتسع لتشمل قطاع أفقي يعبر عن المجتمع . من هنا فأن قرار حظر نشاط حزب الرفاه في الوقت الذي يعبر عن عمق أزمة الديمقراطية في تركيا فأنه في ذات الوقت يضع مشروعية النظام السياسي في تركيا موضع المسائلة والتحفظ .

١٣- كشفت التجربة السياسية لحزب الرفاه عن إن العلمانية التركية أرجح من الديمقراطية المقيدة بقوة الجيش وبدستور لا يعبر عن المجتمع . والمجتمع المدني في تركيا رغم قوته لكنه فشل في الحد من دور الجيش في التحكم بالحياة السياسية .

١٤- عبرت تجربة حزب الرفاه في الحكم ، عن ان القوى التي أطلقها الإسلام السياسي وعبر عنها كانت أصدق تعبيرا عن الديمقراطية والحداثة من النخب العلمانية التي كانت اقرب إلى الاستبداد والدكتاتورية . فحزب الرفاه سعى بجد ن اجل علمانية متسامحة تتيح للناس حقهم في التعبير الفكري والسياسي لا كما فعل العلمانيون بحرمان الناس من حقهم في الحرية الفكرية والأعتقادية . وقد عبر حزب الرفاه خلال تجربته السياسية بأنه لا يرفض العلمانية لكنه يعمل على تصحيح مسارها من علمانية أكراهية ترفض حق الناس في التمتع بحرية الفكر والاعتقاد واختيار الملابس ونوع التعليم الذي يريدونه إلى علمانية محايدة تحترم حق الاعتقاد وتسمح للمسلمين بممارسة عقائدهم والتعبير عنها واحترامها .

١٥- أشاعت تجربة الرفاه في الحكم مبدأ النزاهة والاستقامة في العمل السياسي والمهني . حيث حققت أدارة الرفاه لبلديات المدن الكبرى (اسطنبول / أنقرة / أزمير وبقية المدن الكبرى) في التسعينات نجاحا مذهلا اكسب الحزب دعما شعبيا هائلا وضعه في مقدمة الأحزاب السياسية في تركيا .

١٦- نجح الرفاه في تعبئة طاقات جيل إسلامي من الشباب يمتلك الخبرة العلمية والسياسية والدينية ، أثبت قدرته ونزاهته في أدارة البلاد ما جعله يحظى بتأيد ودعم قوى خارج السياق التقليدي للقوى المناصرة للأحزاب ذات الطابع الإسلامي سيما في ظل انهيار القوى اليسارية جراء تفكك الاتحاد السوفييتي ومجموعته الشيوعية وانعكاس ذلك على اليسار في تركيا .

١٧- تميز حزب الرفاه خلال تجربته السياسية بفاعليته التنظيمية المحكمة وبخاصة في تعبئة جميع الموارد المتاحة له لتحقيق برنامجه السياسي كما نجح في تعبئة موارده الاقتصادية وتغلغل في وسائل الأعلام والتعليم .

١٨- يسجل لحزب الرفاه نجاحه المتميز في توظيف المرأة لما تشكله من ثقل كبير في المجتمع لكنه لم يسمح لها بدخول البرلمان خشية من أثارة موضوع الحجاب ما قد يعطي ذريعة لخلق مشاكل لحزب الرفاه وربما حظره .

١٩- أن تطويق حزب الرفاه من قبل الجيش والقوى العلمانية وحرمانه من أكمال سنته الأولى في الحكم وحظر نشاطه ومحاكمة زعمائه بعد ذلك بالرغم من انجازاته شوه صورة الديمقراطية في تركيا ، وعزز الدعم الشعبي للإسلام السياسي الذي انعكس لاحقا في حصول وريثه (حزب العدالة والتنمية) على الأغلبية البرلمانية المريحة منذ عام ٢٠٠٢ .

الهوامش والإشارات

(١) للمزيد من من التفاصيل عن الانقلاب ١٩٨٠ ينظر:

Don Peretz, Modern Turkey : Social And Economic Back Ground, The Middle Today Fourth Edition, March 1983, p.194

فاضل كاظم حسين، الإسلام والعلمانية في تركيا ، دراسة في نشأة الإسلام السياسي وتجربته السياسية حتى انقلاب ١٩٨٠، بحث مقبول النشر في مجلة ديالى في عددها (٥١) .

- وفقا للمادة (١١٨) من الدستور التركي فأن

مجلس الامن القومي (NSC) يتالف من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس اركان الجيش ووزير الدفاع ووزير الدخلية ووزير الخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية والقائد العام للدرك(الشرطة) وفي تفصيل ذلك انظر : يوسف ابراهيم الجمهلي ، حزب الرفاه – نجم الدين اربكان :الاسلام السياسي الجديد ، الرهان على السلطة ،دار حوران للطباعة والنشر ،دمشق .ط١ ، ١٩٩٧،ص٢٣

(٢) ياسر احمد حسن ، تركيا :البحث عن مستقبل ،الدار المصرية– اللبنانية القاهرة ،ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٦

(٣) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة د. سلمان داوود و د. حمدي حميد ، بيت الحكمة ، بغداد ، المطبعة العربية ،٢٠٠٠،ص٤١٨

(٤) المصدر السابق ،ص٣٩٥

(٥) حميد بوز رسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ،ترجمة حسين عمر ، المركز الثقافي العربي ، كلمة ،بيروت ،ط١ ، ٢٠٠٩، ص٩١. للمزيد من التفاصيل انظر : لوسيل دبليو بيفسنر ، ازمة السياسة التركية: الخليفة ووجهات النظر احتمالات التقدم والنجاح ، مجلس قيادة الثورة / جهاز المخابرات /تداول محدود ،بغداد ،بلا تاريخ ،ص٩١-٩٦

(٦) لوسيل دبليو بفيسنر ،مصدر سابق ،ص٨٦-٨٨ ، فاضل كاظم حسين ، مصدر سابق ، ص١٦

(٧) فاضل كاظم حسين ، المصدر السابق ،ص١٦

(٨) د. كمال السعيد حبيب، الدين والدولة في تركيا : صراع الإسلام والعلمانية ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٥-١٩٦

(٩) المصدر نفسه ، ص١٩٦-١٩٧

(١٠) صحيفة كون ايدن التركية ، ٢٥ /١٩٨٣/٢ . للمزيد من التفاصيل انظر : د. كمال حبيب ، مصدر سابق، ص١٩٧

(١١) فيروز احمد ، مصدر سابق، ص ٤١٥

(١٢) يمكن الرجوع إلى نص الدستور في : الموسوعة العربية للدساتير العالمية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ وأيضا افلادمير ايفانوفيش ، الصراع السياسي في تركيا ، الأحزاب والجيش ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ، دار حوران للطباعة والنشر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٧ ، ص١٣٢-١٣٥

(١٣) في تفاصيل ذلك انظر : فاضل كاظم حسين ، الأحزاب السياسية في تركيا : دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ٩٧٠/ ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٤٠-٤١

(١٤) في تفاصيل قانون الاحزاب التركي الجديد انظر : د. احمد النعيمي ، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الإسلامية في تركيا ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد / مركز الدراسات الدولية . سلسلة الدراسات الإستراتجية ، بغداد ، العدد ٦٠ ، ٢٠٠٤ ، ص٢٩-٣٣ ولوسيل دبليو بيفسنر ،مصدر سابق ، ص١١٥-١٢٠ د.كمال حبيب ، مصدر سابق ، ص٢١٣ -٢١٤

(١٥) في تفاصيل ذلك ، انظر د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ،ص٣٠-٣١

(١٦) فيروز احمد ، مصدر سابق ، ص٤٢٣

(١٧) المصدر السابق ، ص٤٢٣-٤٢٤

(١٨) Turkey 1986 Almanac , Turkish Daily News Publication, 1986.p.157

(١٩) د.كمال حبيب ، مصدر سابق ، ص٢١٤-٢١٥

(٢٠) المصدر نفسه،ص٢١٥

(٢١) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٣٨ ، ٤٣

(٢٢) د. وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٦ ،ص٢٣٢

واندرو فنكل ، ووليم هيل ، السياسة واجراءتها في الانتخابات التركية العامة عام ٩٨٧ ، في كتاب تركيا المجتمع والدولة ، تحرير اندرو فنكل ونكهت سيرمان ، ترجمة د. حمدي الدوري ،د. عدنان ياسين بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٢٨

(٢٣) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص٢٣٢

(٢٤) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧، ص٤٦

(٢٥) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص٢٣٢

(٢٦) المصدر نفسه ، ص٢٣٣

(٢٧) اندرو فنكل ووليم هيل ، مصدر سابق ، ص١٤١

(٢٨) اندرو فنكل ووليم هيل ، مصدر سابق ، ص١٤٢

(٢٩) عن ملخص النتائج الانتخابات انظر : ص١٤٤ وفيروز احمد ، مصدر سابق ، ص٤٤١

(٣٠) اندرو فنكل ووليم هيل ، مصدر سابق ، ص١٥٥

(٣١) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص٤٥٤

(٣٢) المصدر السابق ، ص٤٤٤

(٣٣) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٣١٦ ، ود. وصال العزاوي .، الاحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والاشكالية الساسية ، مجلة ام المعارك ، مركز ابحاث ام المعارك ، بغداد ، العدد ١١ ، ١٩٩٧ ، ص١٦٣

(٣٤) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢٣٣

(٣٥) المصدر السابق ، ص١٨٤

(٣٦) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق . ص٢٣٦-٢٣٨

(٣٧) د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص٨٦

(٣٨) المصدر السابق ، ص٨٦

(٣٩) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٦٠

(٤٠) د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ،ص١٠٤ ومحمد نور الدين ، مصدر سابق، ص٦٠

(٤١) محمد نور الدين ، المصدر السابق ، ص٥٨

(٤٢) مصدر سابق ص٦٠

(٤٣) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢٣٩-٢٤١

(٤٤) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٨٠

(٤٥) ياسر احمد حسن ، مصدر سابق ، ص١٤٢

(٤٦) صحيفة الجمهورية ، بغداد العدد ٨٠٩٦ ، الصادر في ١/٢١ /١٩٩٢

(٤٧) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢٤٣

(٤٨) مصدر سابق ، ص٢٤٤

(٤٩) يوسف ابراهيم الجهماني ، مصدر سابق ، ص٥٣ و د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢٣٤-٢٣٥

(٥٠) يوسف ابراهيم الجهماني ، مصدر سابق ، ص٥٣

(٥١) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢٣٥ ويوسف ابراهيم الجهماني ، مصدر سابق ، ص٥٣

(٥٢) بدر حسن شافعي ، رؤى المثقفين الأتراك لفكرة الاتحاد الإسلامي ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، العدد١٣١ ، يناير ١٩٩٨ ، ص١٦٩

(٥٣) ياسر احمد حسن ، مصدر سابق ، ص٩٥
(٥٤) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٦٣ وياسر احمد حسن ، مصدر سابق ، ص١٣٧
(٥٥) ياسر احمد حسن ، مصدر سابق ، ص١٣٦
(٥٦) المصدر السابق ، ص١٣٨-١٣٩
(٥٧) د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق . ص ٢٩٠ وياسر احمد حسن ، مصدر سابق ، ص١٣٨
(٥٨) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٦٤
(٥٩) حميد بوز رسلان ، مصدر سابق، ص١١٢
(٦٠) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٦٨
(٦١) يوسف الجهماني ، مصدر سابق ، ص٥٣-٥٤ ومحمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٦٥
(٦٢) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص١٤٥
(٦٣) المصدر السابق ، ص٦٨
(٦٤) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص٢٥٤-٢٥٥
(٦٥) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٦٤
(٦٦) يوسف ابراهيم الجهماني ، مصدر سابق ، ص١٩
(٦٧) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢١٦ و فيروز احمد ، مصدر سابق ، ص٤٥٥
(٦٨) د.جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ،ص١٠٤
(٦٩) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص٨٧
(٧٠) د. وليد رضوان ، مصدر سابق .ص٢٥٥
(٧١) نفس المصدر ،ص ٢٥٥-٢٥٦
(٧٢) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق،ص٢١٦ و د. احمد النعيمي . مصدر سابق،ص٤٢
(٧٣) وليد رضوان مصدر سابق، ص٢٥٩ د، كمال السعيد حبيب مصدر سابق ص٢١٦
(٧٤) د، كمال السعيد حبيب ،مصدر سابق ص٢١٩
(٧٥) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ،ص٤٣-٤٤
(٧٦) نفس المصدر ، ص٤٠
(٧٧) نفس المصدر ، ص٤١
(٧٨) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق،ص٢٢٠
(٧٩) د. وليد رضوان مصدر سابق، ص٢٦٤
(٨٠) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢٢٥
(٨١) محمد نور الدين ، مصدر سابق ،ص٧٧
(٨٢) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ،ص٢٧٦
(٨٣) د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ، ص٦٣
(٨٤) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص٢٦٧
(٨٥) أحمد السيد تركي ، الأحزاب العلمانية في تركيا ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، العدد ١٣١ ، ص ١٤٩ – ١٥٠ .
(٨٦) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص ٢٦٦ . و د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ،ص٢٧٩

(٨٧) أحمد السيد تركي ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ .

(٨٨) د. كمال السعيد حبيب، مصدر سابق ، ص٢٧٩

(٨٩) د . وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص ٢٧١

(٩٠) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٦٢ و يوسف ابراهيم الجهماني، مصدر سابق ، ص١٢٤

(٩١) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٦٢ و د. وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص٢٧٥

(٩٢) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٦٣

(٩٣) د. وليد رضوان ، مصدر سابق، ص٢٧١

(٩٤) مصدر سابق ، ص٢٦٩ ، وللمزيد من التفاصيل عن زيارة اربكان الى ايران والاتفاقيات التي وقعها انظر : Robert Olson ,Turkey _ Syria Relations Since the Gulf War :Kurds and Water ,Middle East Policy ,Washington, vol.v.no.to my1997 p.186_187

(٩٥) د.جلال عبد الله معوض، مصدر سابق ،ص٧١

(٩٦) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٥٥

(٩٧) للمزيد من التفاصيل أنظر : يوسف أبراهيم الجهماني مصدر سابق ص٩٦ وخليل أبراهيم الطيار ، الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات إستراتيجية رقم ٩٩ ، أبو ظبي ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص٨٩

(٩٨) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص٢٧٠

(٩٩) محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص١٦٧

(١٠٠) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٢٨١

(١٠١) المصدر نفسه ،ص٢٨٢

(١٠٢) المصدر نفسه ، ص٢٨٥

(١٠٣) المصدر نفسه ،ص٢٨٣

*حزب العمال الكردستاني (PKK) تأسيس في عام ١٩٧٨وبدأ كفاحه المسلح منذ عام ١٩٨٤ ولمزيد من التفاصيل انظر بيل بارك ، سياسات تركيا تجاه شمال العراق ،المشكلات والأفاق المستقبلية ،مركز الخليج للأبحاث ،دبي ، ٢٠٠٥ ،ص٧٥ – ٨٠ و محمد نور الدين ، مصدر سابق ، ص١١٥ و يوسف ابراهيم الجهماني ،اوج الان :تركيا والأكراد ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ،ط١ .١٩٩٩ ،ص٧١– ٨٠

*عن زعيم حزب (PKK) عبدالله اوجلان انظر : يوسف ابراهيم الجهماني ،اوج الان : تركيا والأكراد مصدر سابق ، ص ٥٣ – ٦٨

(١٠٤) د.كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ،ص ٢٨٣

(١٠٥) د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ، ص٢٧٧

(١٠٦) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان ..... ، مصدر سابق ،ص٩١

(١٠٧) د.كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ،ص ٢٨٨

(١٠٨) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق،ص٩٣

(١٠٩) د.كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق،ص٢٨٦

(١١٠) د.وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص٢٦٩

(١١١) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق، ص٢٨٧

(١١٢) المصدر نفسه ، ص٢٨٧_٢٨٨

(١١٣) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ،ص٥٦ و د. وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص٢٦٩_٢٧٠

(١١٤) د. احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٥٦

(١١٥) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق ،ص٩٥ و خليل ابراهيم الطيار ، مصدر سابق ،ص٥٢ و د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ،ص٧٢_٧٣

(١١٦) للمزيد من التفاصيل أنظر : د. وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص٢٧١

(١١٧) جلال عبد الله عوض ، مصدر سابق ،ص٧٣

(١١٨) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق ،ص١١٠_١١١

(١١٩) د . وليد رضوان ، مصدر سابق ،ص٢٧٢ يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق ،ص١٢٣

(١٢٠) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق ،ص١١٣

(١٢١) المصدر السابق ،ص ١١٤

(١٢٢) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق، ص٢٩٨ يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق ،ص١١٤_١١٥

(١٢٣) د .جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ،ص٧٤

(١٢٤) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....،المصدر السابق ،ص١٥٣

(١٢٥) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، المصدر السابق،ص١٣٥-١٣٦

(١٢٦) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص٢٤٦و يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق،ص١١٨-١٢٠ ونص مطالب الجيش تجدها في :د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص ٢٩١_٢٩٤

(١٢٧) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان ..... ، مصدر سابق ، ص١١٧

(١٢٨) د. جلال عبد الله ، مصدر سابق ، ص٧٥

(١٢٩) المصدر نفسه ، ص١٢٥

(١٣٠) د . وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص١٧٤ و د. جلال عبدالله ، مصدر سابق ، ص٧٦ و ياسر احمد حسن ، مصدر سابق ، ص١٥٠

(١٣١) د . احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٥٩

(١٣٢) د . جلال عبد الله ، مصدر سابق ، ص٧٧

(١٣٣) المصدر نفسه ، ص٧٩

(١٣٤) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق ، ص ١٢٦

(١٣٥) المصدر السابق ، ص١٢٦

(١٣٦) المصدر السابق ، ص١٢٥

(١٣٧) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ص٣٠١ و يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان ..... ، مصدر سابق ، ص١٠١

(١٣٨) يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه _ نجم الدين اربكان .....، مصدر سابق ، ص١٤٧_١٤٨

(١٣٩) المصدر السابق ، ص١٢٨
(١٤٠) المصدر السابق ، ص١٤٧
(١٤١) د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٣٠٤
(١٤٢) المصدر السابق ، ص٣٠٧
(١٤٣) د . احمد النعيمي ، مصدر سابق ، ص٦٩ و د. كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٣١١
(١٤٤) د . كمال السعيد حبيب ، مصدر سابق ، ص٣١٠

مصادر البحث

المصادر باللغة العربية

اولا": الكتب

١- علي حسين باكيرواخرون ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، تحرير محمد عبد العاطي ، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات ، قطر – الدوحة ، بيروت ، ط١، ٢٠١٠
٢- مجموعة باحثين ، عودة العثمانيين / الاسلامية التركية ، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي ،ط٢، ٢٠١١
٣- د. وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٦
٤- د. وليد رضوان ، العلاقات العربية التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٦
٥- محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول : قلق الهوية وصراع الخيارات ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ط١، ١٩٩٧
٦- = = = ، تركيا : الصيغة والدور ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ،ط١، ٢٠٠٨
٧- د. جلال عبدالله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ١٩٩٨
٨- خليل ابراهيم الطيار ، الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دراسات استراتيجية ، ابو ظبي ، ط١،٢٠٠٤، العدد ٩٩
٩- د. احمد النعيمي ، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا ، مجلة دراسات دولية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٦٠ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٤
١٠- يوسف ابراهيم الجهماني ، حزب الرفاه – نجم الدين اربكان ، الاسلام السياسي الجديد، الرهان على السلطة ، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ،ط٢، ٢٠٠٩

١١- يوسف ابراهيم الجهماني ، تركيا والشرق الاوسط : سوريا – المياه – اسرائيل ، دار حوران للطباعة والنشر والخدمات الاعلامية والتوزيع ، دمشق ، ط٢ ، ٢٠٠٩
١٢- = = = ، الاسلام والسياسة التركية : الحجاب والسفور في تركيا ، دار حوران ، ط٢، ٢٠١٠
١٣- ياسر احمد حسن ، تركيا : البحث عن المستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة أط٢٠٠٦،١
١٤- د. محمد ياس خضير ، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي (٩٩٣-٢٠١٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٠
١٥- د. سيار الجميل ، العرب والاتراك : الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٩٩٧
١٦- حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، كلمة المركز الثقافي العربي ، ابو ظبي / بيروت ، ط١، ٢٠٠٩
١٧- د. عقيل سعيد محفوظ ، سوريا وتركيا : الواقع الراهن واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢٠٠٩،١
١٨- د. كمال السعيد حبيب ، الدين والدولة في تركيا : صراع الاسلام والعلمانية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٩
١٩- د. كريم محمد حمزة و د٠ دهام محمود ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١، ٢٠٠٢
٢٠- ميشال نوفل ، عودة تركيا الى الشرق : الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ط١، ٢٠١٠

ثانيا": الرسائل الجامعية

فاضل كاظم حسين ، الاحزاب السياسية في تركيا : دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠/١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية الملغى ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ٠

ثالثا": البحوث والدراسات

١- د. احمد النعيمي ، موقف المؤسسة العسكرية من الحركة الاسلامية في تركيا ، مجلة دراسات دولية / سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٦٠ ، جامعة بغداد / مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٤
٢- د. محمد نورالدين ، شؤون تركية / تقرير، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، العدد (٨) ، بيروت ، ١٩٩٣
٣- رسول طوسون واخرون ، الاسلاميون في تركيا ومشروع التغيير ، مجلة شؤون الاوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٢٧ ، بيروت ، خريف ٢٠٠٧
٤- د. وصال العزاوي ، الاحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والاشكالية السياسية ، مجلة ام المعارك ، مركز ابحاث ام المعارك ، العدد ١١ ، بغداد ، ١٩٩٧

رابعا": الكتب المترجمة

١- لوسيل دبليو بيفسنر ، ازمة السياسة التركية : الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح ، ترجمة حسن نعمة سعدون ، مجلس قيادة الثورة (الملغى) المخابرات العامة ، تداول محدود ، بغداد ، بلا تاريخ

٢- نوبار هوفسبيان واخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، اعداد ومراجعة غانم بيبي وسامي الرزاز ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ،ط١ ، ١٩٨٥

٣- حميد بوزرسلان ، تاريخ تركيا المعاصر ، ترجمة حسين عمر ، كلمة – المركز الثقافي العربي ، ابو ظبي – بيروت ، ط١،٢٠٠٩

٤- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة د٠ سلمان الواسطي و د٠ حميد الدوري ، بيت الحكمة ، بغداد ، المطبعة العربية ، ٢٠٠٠

٥- اندرو فنكل ونوكهت سيرمان ، تركيا: المجتمع والدولة ، ترجمة د٠ حمدي الدوري و د٠ عدنان ياسين ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢

٦- الموسوعة العربية للدساتير العالمية ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، القاهرة، ١٩٦٦

٧- فلاديمير دانيلوف ، الصراع السياسي في تركيا ، الاحزاب والجيش ، ترجمة يوسف ابراهيم الجهماني ، دار حوراء للطباعة والنشر ، دمشق ، ط١، ١٩٩٧

أف . ستيفن لاربي ولات اوبسر ، سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض ، ترجمة محمود احمد عزت ، بيت الحكمة العدد (٢١) ، بغداد ، ٢٠١٠

خامسا : النشرات والمجلات

١– مجلة شؤون تركية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، أعداد د. محمد نور الدين ، العدد ٨ ، ١٩٩٣

٢– مجلة السياسية الدولية ، مركز الاهرام للدراسات الساسية والاستراتيجية ، القاهرة العدد ١٣١ ، ١٩٩٧

٣– مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، أعداد مختلفة

المصادر باللغة الانكليزية

Articles and Researchers

1-//Robert Olson, "Turkey – Syria Relation since the Gulf war : Kurds and water " Middle East policy council , volv, No .2 May 1997.

2-// Metin Heper , " Islam and Democracy in Turkey , Toward a Reconciliation " , The middle East Journal , vol , 51 , No.1 , winter 1997.

3- // Ugur Akinci , The Welfare Party 's Municipal rack – Record : Evaluating Islamist Activism In Turkey , The middle East Journal , vol , 53 , No.1 , winter 1999.

4-// Don Peretz , "Modern Turkey : Social and Economic Back Ground , The middle East Today , Fourth Edition , March 1983 .

5-// Turkey 1986 Almanac, Turkish Daily News publication , 1986 .

6-// Turkey 1986 Almanac, Turkish Daily News publication , 1989 .

ملحق رقم ١

الانتخابات البلدية في تركيا ١٩٩٤ / الأصوات والبلديات التي فاز بها حزب الرفاه

الحزب	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	البلديات الكبيرة	البلديات المتوسطة والصغرى
حزب الرفاه	٤٨٥٠٥٨٣	%١٩،١	٢٨	٣١٤

المصدر ، د. أحمد النعيمي ، مصدر مشار اليه في البحث ، ص٣٩

الجدول رقم (٢)

نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية في تركيا منذ عام ١٩٨٣

الانتخابات البرلمانية ١٩٨٣ – ١٩٩١

الانتخابات / الأحزاب	١٩٨٣			١٩٨٧			١٩٩١		
	الأصوات (بالمئة)	المقاعد العدد	المقاعد النسبة المئوية	الأصوات (بالمئة)	المقاعد العدد	المقاعد النسبة المئوية	الأصوات (بالمئة)	المقاعد العدد	المقاعد النسبة المئوية
الوطن الأم (ANAP)	٤٥،١٥	٢١٢	٥٣،٠٠	٣٦،٣	٢٩٢	٦٤،٨٩	٢٤،٠	١١٥	٢٥،٥٦
الديمقراطي	–	–	–	٢٤،٨	٩٩	٢٢،٠٠	٢٠،٨	٨٨	١٩،٥٦
الاجتماعي	–	–	–	١٩،١	٥٩	١٣،١١	٢٧،٠	١٧٨	٣٩،٥٦
الشعبي (SHP)	٢٣،٢٧	٧١	١٧،٧٥	–	–	–	–	–	–
الطريق الصحيح (DYP)	٣٠،٤٦	١١٧	٢٩،٢٥	–	–	–	–	–	–
الديمقراطي الوطني(MDP)	–	–	–	٨،٥	–	–	١٠،٨	٧	١،٥٦
الشعبي (HP)	–	–	–	٢،٩	–	–	–	–	–
اليسار الديمقراطي(DSP)	–	–	–	٧،٢	–	–	١٦،٩	٦٢	١٣،٧٨
العمل القومي (*)(MCP)									
الرفاه (*) (RP)									
أجمالي مقاعد البرلمان		٤٠٠			٤٥٠			٤٥٠	

المصدر د. جلال عبد الله معوض ، مصدر مشار اليه في البحث ، ص٣٠٩

ملحق رقم ٣

نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في ٢٤ /١٢ /١٩٩٥

الأحزاب	الأصوات (النسبة المئوية من الإجمالي)	المقاعد	
		العدد	النسبة المئوية من الأجمال
حزب الطريق الصحيح	١٩،٢٠	١٣٥	٢٤،٥٤
حزب الوطن الأم	١٩،٦٦	١٣٢	٢٤،٠٠
حزب الرفاه	٢١،٣٢	١٥٨	٢٨،٧٢
حزب اليسار الديمقراطي	١٤،٦٥	٧٦	١٣،٨٢
حزب الشعب الجمهوري	١٠،٦٩	٤٩	٨،٩٠
أحزاب أخرى	١٤،٤٨	–	–
الإجمالي	%١٠٠	٥٥٠	

المصدر :- د. جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ، ص٣١٠

ملحق رقم ٤

تشكيلة حكومة الرفاه الائتلافية من ٢٩ / ٦ /١٩٩٦ – ١٨/ ٦/ ١٩٩٧

ت	الحقيبة الوزارية	الاسم
١	رئيس الوزراء	نجم الدين اربكان
٢	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية	طانسو تشيلير
٣	وزير الداخلية	محمد أغار
٤	وزير الدفاع	توران تيان
٥	وزير المالية	عبد اللطيف سنر
٦	وزير العدل	سفكيت كازان
٧	وزير التعليم	محمد سفلام
٨	وزير الثقافة	أسماعيل كهرمان
٩	وزير الإسكان والأشغال العامة	سفات أيهان
١٠	وزير الصحة	يلدريم أكتونا
١١	وزير الزراعة	موسة دمرسي
١٢	وزير العمل	نساتي سليك
١٣	وزير التجارة	بليم أيريز
١٤	وزير الطاقة والموارد الطبيعية	رساي كوتان
١٥	وزير السياحة	بوهاتين بوسيل
١٦	وزير الإحراج	هاليت دغلي
١٧	وزير البيئة	زياد الدين توكار
١٨	وزير النقل	عمر براتسو
١٩	وزراء الدولة	فهيم أداك ، نغزات أرسان ، عبد الله غول ، أيسلاي سيغين ، صبري تكير ، نافذ كرت ، محمد التنسوي ، نامق كمال زيبق ، لطفو أسنقون ، سليم أنسار أوغلو ، أحمد سنبل تونس ، بكرا أكسوي ، غرسان دغداس ، يوفوك سويليميز ، تيومان رضا غونري ، أيفر يلماظ ، ساسين غونيه ، جهاد الدين سكر ، احمد دمرسان

المصدر ، يوسف الجهماني ، مصدر مشار أليه في البحث ، ص٨٤–٨٥ و د. جلال عبد الله معوض مصدر سابق . ص٣١٤ – ٤١٥